الاستقراء في النحو

الدكتور
عدنان محمد سلمان
أستاذ مساعد في قسم اللغة العربية
كلية الآداب — جامعة بغداد

بسم الله الرحمن الرحيم

لقد اعتمد النحاة المنهج الاستقرائي في وضعهم أصول النحو العربي وقواعده ، وهو منهج قويم يعتمد على تتبع كلام العرب من منابعه الأصيلة ، وتسجيل القوانين النحوية التي يخضع لها نظام العربية في تراكيبها المختلفة . وكان للجهد العظيم الذي بذله العلماء ، وهم يدونون اللغة ويجمعون نصوصها ، أثرٌ كبير في تذليل سبل استقرائهم اللغة ، ومن ثَمَّ تيسّر لهم استنباط أحكامها ، وضبط قواعدها ، واستخلاص أوضاع نظمها ، وبيان العلاقة القائمة بين مفرداتها في تراكيبها المختلفة ، وسِمات تلك المفردات وأنواعها وخصائص كلّ نوع منها ، وما يطرأ عليها من تغيير بسبب المعاني المختلفة التي تعتورها في الكلام .

ولعظيم اعتماد النحاة على الاستقراء في ذلك كلّه ، وجدناهم قد نصوا عليه في وصفهم النحو وحَدّه . فهذا أبو بكر بن السراج المتوفى سنة (٣١٦هـ) يصفه بأنه : « علم استخرجه المتقدمون من استقراء كلام العرب » (١) ،

---

(١) كتاب الأصول في النحو ١/٣٧ .

وهذا أبو عليّ الفارسيّ المتوفّى سنة (٣٧٧ هـ) يَحُدُّه بأنه : « علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب » (٢) ، وحَدّه ابن عصفور المتوفّى سنة (٦٦٩ هـ) بأنه : « علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب ، الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي تأتلف منها » (٣) .

وغرضي في هذا البحث هو أن أضع بين يَدَيِ الباحثين نماذج من استقراءات النحاة ، لأثبت خطأ كثير من الباحثين المحدثين ، ممن يشنعون على النحاة القدامى ، فيزعمون أنهم لم يستقروا اللغة استقراءً تاماً ، حينما أصدروا أحكامهم النحوية (٤) ، وأنهم كانوا يرومون في عملهم النحويّ اخضاع اللغة العربية لقواعد المنطق والفلسفة والعلوم الكلامية الأخرى التي تأثروا بها (٥) ، بعد اطلاعهم على ثقافات الأمم المختلفة ، وإنّني لا أزعم أن النحاة لم يتأثروا بالمنطق أو الفلسفة أو العلوم الأخرى ، فجاءت أحكامهم بعيدة عن ذلك ؛ لأن كتب النحو زاخرة بما يدلّ على ذلك التأثر ، ولكن هذا التأثر لا يتصل بوضع القواعد والأحكام النحوية ، بل يتصل بتنظيم تلك الأحكام على وفق منهج قائم على تفكير عقلي يسعى الى ضم الأحكام المتشابهة في أبواب مترابطة ، ويتصل أيضاً بالكشف عن أسرار العربية ، وحكمة نظمها ، أما وضع الأحكام فقد كان اعتمادهم فيه على الاستقراء وحده .

ويستطيع الباحث أنْ يقرر . أنّ علوم العربية — ومنها النحو — قد مرت بثلاث مراحل ، فاتجهت جهود العلماء في المرحلة الأولى صوب جمع النصوص وتدوينها على وَفْق ضوابط التزموا بها ، تتصل بجوهر النص، وسلامة

---

(٢) كتاب التكملة ١٦٣ .

(٣) المقرب ١/٤٥ .

(٤) اللغة والنحو بين القديم والحديث / عباس حسن ، ٦٨ .

(٥) مدرسة الكوفة للدكتور مهدي المخزومي / المقدمة (هـ) .

عربية من يأخذون عنه اللغة (٦) ، وفي المرحلة الثانية انصرف العلماء إلى استقراء تلك النصوص لاستخلاص الأحكام والقواعد منها ، أمّا المرحلة الثالثة فقد كانت جهودهم فيها منصبة على تعرف أسرار اللغة ، وتعليل أحكامها لمعرفة حكمة العرب في كلامها (٧) . وقد كان للمنطق والعلوم الكلامية الأخرى أثر كبير في هذه المرحلة . أمّا المرحلتان الأولى والثانية ، فليس للعلوم الكلامية أثر فيهما إلاّ فيما يتصل بتنظيم المعلومات وتبويبها .

ولابُدّ من التأكيد هنا أنّ هذه المراحل الثلاث كثيراً ما تكون متداخلة تجري في آن واحد ، إلاّ أن لكل مرحلة غرضاً متميزاً عن غرض المرحلة الأخرى ، فكان غرض المرحلة الأولى هو جمع اللغة والمحافظة عليها من الدخيل ، وغرض المرحلة الثانية هو وضع القواعد النحوية واللغوية ليتجنب الناطقون بالعربية اللحن ، وغرض المرحلة الثالثة هو بيان عظمة هذه اللغة ، ومعرفة أسرارها .

ولعل أول استقراء في النحو يقع بين أيدينا هو ذلك الاستقراء الذي ينسب للامام عليّ (رضي الله عنه) فيما رواه عنه أبو الأسود الدؤليّ المتوفّى سنة (٦٩ هـ) حيث قال : « دخلت على عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه ، فرأيته مطرقاً متفكراً ، فقلت : فيمَ تفكر يا أمير المؤمنين ؟ قال : إنني سمعت ببلدكم لَحْناً ، فأردت أن أصنع كتاباً في أصول العربية . فقلتُ : إنْ فعلت ذلك أحييتنا ، وبقيَتْ فينا هذه اللغة ، ثُمّ أتيته بعد ثلاث ، فألقى إليّ صحيفة ، فيها : « بسم الله الرّحمٰن الرّحيم . الكلام كلّهُ : اسم وفعل وحرف ، فالاسم ما أنْبأ عن المُسَمّى ، والفعل ما أنبأ عن حركة المُسَمّى ، والحرف

---

(٦) الكتاب (لسيبويه) ١/٢٦، ٧٧، ١١٧ .

(٧) كتاب الأصول في النحو لأبي بكر بن السراج ، ١/٣٧ .

مركز تحقيقات كامپيوتري علوم اسلامي

ما أنبأ عن معنى ليس باسم ، ولا فعل » ، ثم قال لي : تتبعه وزِدْ فيه ما وقع لك (٨) .

وفي قول الإمام عليّ لأبي الأسود : (تتبعْه) إشارة لطيفة إلى المنهج الاستقرائي الذي ينبغي أن يسلكه النحويّ ؛ لأن الاستقراء إنما هو التتبع (٩) .

وكان لهذا الاستقراء الذي نقله أبو الأسود عن الإمام عليّ أثر واضح في جُلّ المصنفات النحوية ، فقد افتتحت فصولها بتسجيل هذه النتيجة الاستقرائية المتصلة بأنواع الكلم العربيّ . فسيبويه مثلاً بدأ كتابه القيم بقوله : « هذا بابُ علمِ ما الكلم من العربية ، فالكلم : اسم وفعل وحرف ، جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل » (١٠) . ثُمَّ تَحدَّثَ عن هذه الأنواع الثلاثة حديثاً اعتمد فيه على الوصف والتمثيل فقال : « فالاسم : رجل وفرس وحائط ، وأما الفعل : فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء ، وبُنِيَتْ لما مضى ولما يكون ولم يقع ، وما هو كائن لم ينقطع . فأمّا بناء ما مضى فذهب وسمع ومكث ، وحمد ، وأمّا بناء ما لم يقع ، فإنه قولك آمراً : إذهَبْ ، واقتُلْ ، واضرِبْ . ومخبراً : يقتُلُ ، ويذهَبُ ، ويضرِبُ ، ويُقتَل ، ويُضرَب . وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن ، اذا أخبرت ، ... ، وأمّا ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل ، فنحو : ثُمَّ ، وسَوْفَ ، وواو القسم ، ولام الإضافة ، ونحو هذا » (١١) .

---

(٨) الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي ١ / ٧ ، وأمالي الزجاجي ٢٧٨ ، وانظر مقدمة ابن خلدون ٥٤٦ .

(٩) لسان العرب (قرا) .

(١٠) الكتاب ١/٢/ وانظر المقتضب للمبرد ٣/١ ، وكتاب الأصول في النحو ٣٨/١ ،واللمع في العربية لابن جني ٥١ وشرح المفصل لابن يعيش ١٨/١ ، وشرح الكافية للرضي ٦/١ .

(١١) الكتاب ٢/١ .

ولم يكتف النحاة الذين جاؤوا بعد سيبويه باستقراء أنواع الكلم ، بل تجاوزوا ذلك إلى استقراء علامات كل نوع من أنواع تلكم الكلم ، ليضعوا بين يدي الدارسين مقاييس وضوابط يستطيعون بها التفريق بين تلك الأنواع . وقد دعاهم ذلك إلى تتبع كلام العرب في مظانّه المختلفة ، ورصد سِمات كلّ نوع من أنواعه ، فوضعوا ضوابط في غاية السّداد ، يسرت للدارسين معرفة كلّ صنف من أصناف المفردات العربية ، فرسموا للاسم علامات تميّزُه عن قَسيمَيْهِ : الفعل والحرف ، وتتبعوا علامات الفعل التي تفرق بينه وبين الاسم والحرف ، وحصروا علامة الحرف بكونه لا يقبل أيّة علامة من علامات الأسماء أو الأفعال (١٢) .

وإن تتبع النحاة علامات الاسم يمثل جانباً واضحاً في عملهم القائم على الاستقراء . واذا كان ابن مالك قد حصرها في ألفيته بخمس علامات حين قال :

بالجر والتنوين والندا وأل ومسند للاسم تمييز حصل (١٣)

فانما أراد أن يشير بذلك إلى أهم تلك العلامات ، فقد تتبع غيره من النحاة هذه العلامات فأوصلها إلى أكثر من ثلاثين علامة ، قال السيوطيّ : « تتبعنا جميع ما ذكره الناس من علامات الاسم ، فوجدناها فوق ثلاثين علامة » (١٤) .

وهذا التتبع كله قائم على استقراء أوضاع الاسم في الكلام ، ومن ثَمّ الكشف عن سِماته ، وما يُميّزه عن غيره من الكلم ، بعيداً عن التأثر بالمنطق أو غيره من العلوم ، لانه قائم على الوصف والملاحظة .

---

(١٢) اللمع في العربية ٥٤ ، وشرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك ١٠٦ ، واوضح المسالك لابن هشام ٢٠/١ وهمع الهوامع للسيوطي ٩/١ .

(١٣) شرح ابن عقيل .

(١٤) الأشباه والنظائر في النحو ٤/٢ .

وقد أدرك النحاة قيمة الاستقراء ، وهم يسجلون ضوابط اللغة وقواعدها ، فنصوا عليه ، وجعلوه دليلاً قاطعاً على إثبات تلك القواعد والضوابط . وخير مثال على ذلك ، ما أورده السيوطيّ ، وهو يتحدث عن أدلة النحاة التي عولوا عليها في حصرهم أنواع الكلم بالاسم والفعل والحرف ، فذكر : أن الاستقراء من أئمة النحو واللغة كأبي عَمرو ٍ والخليل وسيبويه ومن جاء بعدهم ، قد دلّ على أن كلام العرب منحصر في هذه الأنواع الثلاثة (١٥) .

ولا يخدش هذا الاستقراء زعمُ من زعم أن الكلم العربي يقسم أربعة أقسام : اسم وفعل وحرف وخالفة ، ويعني بالخالفة اسم الفِعل . وقد نسب هذا التقسيم إلى نحويّ مغمور ، لم تورد له كتب النحو إلاّ هذا الرأي ، وهو أبو جعفر أحمد بن صابر (١٦) ، وليس له ترجمة ذات بال ، فيما وصل الينا من كتب التراجم (١٧) .

والنحاة لم يغفلوا هذا النوع من الكلم الذي سماه ابن صابر بالخالفة ، بل تنبهوا لَهُ ، ولكنهم اختلفوا فيه ، فعدّه البصريون ضمن الأسماء (١٨) ، وأدرجه الكوفيون ضمن الأفعال (١٩) ، ولكلّ منهم حجته التي عوّل عليها في ذلك .

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

---

(١٥) الأشباه والنظائر في النحو ٢/٢ ، وهمع الهوامع ١/٤ .

(١٦) الأشباه والنظائر في النحو ٢/٢ ، وهمع الهوامع ٢/١٠٥ ، وحاشية الصبان ١/٢٣ .

(١٧) بغية الوعاة ١/٣١١ .

(١٨) الكتاب ١/١٢٢ ، ١٢٣ ، وكتاب الأصول في النحو ١/١٦٧ .

(١٩) التصريح على التوضيح ٢/ ١٩٥ وانظر مدرسة الكوفة للمخزومي ٣٠٨ وأقسام الكلام العربي للدكتور فاضل الساقي ٩٣ .

وذهب باحث معاصر إلى وضع تقسيم جديد لأنواع الكلم العربيّ فجعلها سبعة أقسام ، هي :

١ – الاسم ، ٢ – الفعل ، ٣ – الصفة ، ٤ – الخالفة ، ٥ – الضمير ، ٦ – الظرف ، ٧ – الأداة (٢٠) .

وكان غرض هذا الباحث نقض استقراء النحاة أنواع الكلم العربيّ ، وقد حاكى في ذلك مذهب بعض الباحثين المحدثين ، ممن تأثروا بالدراسات اللغوية الغربية(٢١) . ومهما كانت حجته مقبولة أو غير مقبولة ، فانه لن يستطيع هو أو غيره أنْ يمحوَ من أذهان الدارسين التقسيم الثلاثيّ للكلم العربيّ ، الذي وضعه النحاة منذ النشأة الأولى للدراسات النحوية ، لأنه تقسيم سديد ، حصر فيه النحاة جميع المفردات العربية في إطار ذلك التقسيم .

وإن المصطلحات التي وردت في تقسيم هذا الباحث ، لم يغفل عنها علماء العربية ، فقد تنبهوا لها منذ البداية الأولى للبحث النحوي ، ونصوا عليها في كتبهم ، ولكنهم أدركوا منذ الوهلة الأولى أن هناك علاقةً وثيقة بين كثير من هذه الأقسام ، فالصفة والضمير والظرف ، إنما هي أنماط مختلفة للاسم ، فهي لا تخرج عن نِطاته ومضمونه ، فالضمير مثلاً كناية عن متكلم أو مخاطب (٢١) أو غائب (٢٢) ، وكلٌّ من المتكلم والمخاطب والغائب اسم ، وقد جيء بهذه الكنايات ايجازاً واختصاراً ، ودفعاً للتكرار ، ورفعاً للالتباس (٢٣) ، فقولنا مثلاً : « جاء محمد فأكرمته » وردت فيه

---

(٢٠) أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة ٢٦ .

(٢١) أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة ٢٦ .

(٢٢) شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ١٤٢/١ .

(٢٣) شرح الكافية ٣/٢ ، والمرتجل لابن الخشاب ٢٧٨ – ٢٧٩ ، وكتاب المقتصد في شرح الايضاح ٩٢٠/٢ – ٩٢١ .

كنايتان ، الأولى : (التاء) وهي كناية عن المتكلم ، والمتكلم ذات ، والذات اسم ، والكناية الثانية : هي (الهاء) ، وقد جاءت كناية عن (محمد) المذكور دفعاً للتكرار ، ورفعاً للالتباس الذي قد يحصل من الاشتراك العالق في الأعلام ، إذ لو قلنا : « جاء محمد فأكرمت محمداً » ، يحتمل ان يكون المقصود بمحمد الثاني غير محمد الأول ، بسبب الاشتراك الوارد في الاعلام ، فلما عبرنا بالضمير كناية عنه ، زال ذلك اللبس (٢٤) ، ولما كان (محمد) اسماً بلا خلاف ، فكل ما كُنّـِي به عنه اسم مثله (٢٥) ، وهذا يسري على جميع الضمائر في صورها المختلفة .

والصفة اسم ، لأنها تدل على معنى غير مرتبط بزمن محصل ، ويسوغ أن تدخل عليها علامات الاسم ، مثل الجر والتنوين وأل ، وتضاف الى غيرها كما تضاف الأسماء .

وكذلك الظرف اسم ، لأنه يدل على معنى غير مرتبط بزمن محصل ، ويقبل علامات الاسم ، ومنها ما يتصرف في الكلام تصرف الأسماء ، مثل : يوم وسَنَة وحِين (٢٦) .

والنحاة القدامى حينما صنفوا المفردات العربية الى ثلاثة أقسام : اسم وفعل وحرف ، نظروا اليها من جهتين ، جهة تتعلق باللفظ ، وجهة تتعلق بالمعنى ، وكانوا كثيراً ما يغلبون اللفظ على المعنى في تقسيمهم المفردات العربية (٢٧) ، فربما اشتركت كلمتان في الدلالة على معنى واحد ، ولكنهم يدرجون إحدى هاتين الكلمتين في الأفعال ، ويدرجون الأخرى في الحروف

---

(٢٤) المرتجل في شرح الجمل ، لابن الخشاب ، ٢٧٨ .

(٢٥) المسائل العسكريات ٧٣ ، وكتاب المقتصد في شرح الايضاح ٩٢٢/٢ .

(٢٦) الموجز في النحو لابن السراج ٣٦ ، والمرتجل في شرح الجمل ، ١٥٨ ، والتسهيل لابن مالك ٩١ .

(٢٧) شرح الكافية للرضي ٦٦/٢ .

لسبب يتعلق باللفظ (٢٨) . فمثلا كلٌّ من (ليس) و (ما) تفيدان نفي الحال (٢٩) ، والنفي فيهما يتسلط على خبر الجملة الاسمية ، ولكنهم جعلوا (ما) ضمن الحروف ، وجعلوا (ليس) ضمن الأفعال . والذي دعاهم إلى هذا التفريق أمر يتعلق باللفظ ، فقد وجدوا (ليس) قد أشبهت الأفعال في قبولها علامات لا تتصل إلاّ بالأفعال ، مثل : ضمائر الرفع المتصلة (٣٠) . أما لفظة (ما) فقد وجدوها لا تقبل أيّ علامة من علامات الأفعال أو الأسماء ، ومن هنا حكم جمهور النحاة على (ليس) بأنها فعل ، وعلى (ما) بأنها حرف . والذي جعلهم يصدرون هذا الحكم أمر قائم على استقراء علامات الفعل ، وهذه العلامات جُلّها متعلقة باللفظ (٣١) . ولولا هذا الفرق في اللفظ بين (ليس) و(ما) ، لوضعوا (ليس) في الحروف لأنها أشبهت (ما) من جهة المعنى ، فهي تفيد نفي خبر الجملة الاسمية . كما أنّ (ما) تفيد ذلك (٣٢) ، والأصل في النفي أنّ يكون بالحروف ، لأنه معنى من المعاني التي تعبر عنها العرب بالحروف (٣٣) ، مثل : النهي والايجاب والتمني والترجي والعرض والتحضيض ، والتعبير عن هذه المعاني إنما جاء في العربية بالحروف ، ومن هنا سمّوا هذه الحروف « حروف المعاني » (٣٤) . ومما يقوّي هذا أن (ليس) قد جاءت قليلاً في بعض كلام العرب في معنى (ما) ، فدخلت على الجملة الفعلية التي كان حقها أن تنفى بالحرف (ما) ،

---

(٢٨) الفوائد الضيائية للجامي ١١٢/٢ .

(٢٩) أسرار العربية لأبي البركات الانباري ١٤٣ ، وكتاب الحلل في اصلاح الخلل من كتاب الجمل لابن السيد البطليوسي ١٦٢ .

(٣٠) المرتجل ١٢٦ ، وهمع الهوامع ١٠/١ .

(٣١) اسرار العربية ١١ ، والمرتجل ١٥ — ٢٠ .

(٣٢) أسرار العربية ١٤٣ وهمع الهوامع ١٠/١ .

(٣٣) شرح الكافية للرضي ٢٩/٢ ، والمرتجل ٢٣ .

(٣٤) الايضاح في علل النحو ٥٤ ، والاشباه والنظائر في النحو ١٠/٢ .

قال سيبويه : « وقد زعموا أنّ بعضهم يجعل (ليس) كـ (ما) ، وذلك قليل ، لا يكاد يُعرف ، فقد يجوز أن يكون منه : ليس خلق الله مثله أشعر منه ، وليس قالها زيد » (٣٥) .

وربّما اختلف النحاة في تحديد نوع المفرد العربيّ ، فذهب فريق منهم إلى أنه فعل ، وذهب فريق آخر إلى أنه اسم ، وكانوا كثيراً ما يعتمدون على الاستقراء في اثبات صحة رأيهم ، فقد اختلفوا مثلا في تحديد نوع كل من (نعم) و (بئس) ، فذهب البصريون إلى أنهما : فعلان ، وذهب الكوفيون إلى أنهما : اسمان، وكان دليل كلٍّ منهم في ذلك هو استقراؤهم العلامات التي تميز الفعل والاسم ، والتي ثبت اتصالها بهذين اللفظين ، فقد وجد الكوفيون حرف الجر قد دخل على هذين اللفظين ، إذ جاء في بعض كلام العرب أنهم قالوا : « نعم السير على بئس العير» (٣٧) ، ونقل عن أحدهم أنه قال : « ما هي بنعم الولد » ، وذلك بعد ما بُشِّر بمولود أنثى (٣٨) ، فلو كانتْ (نعم) و (بئس) فعلين ، لما صح دخول حرف الجر عليهما (٣٩) ، فقد ثبت بالاستقراء أنها لا تدخل إلاّ على الأسماء .

ولم ينكر البصريون رواية مثل هذه الأقوال التي ورد فيها حرف الجر داخلا على (نعم) و (بئس) ، إلاّ أنهم لم يعتمدوها في تقرير اسمية هذين اللفظين ، وذلك لأنهم وجدوا بالتتبع والاستقراء أن حرف الجر قد دخل على لفظ لم يختلف أحد في فعليته ، وذلك اللفظ هو : (نام) في قول الشاعر :

واللهِ ما ليلي بنامَ صاحبُهْ   ولا مخالطِ الليّانِ جانبهْ (٤٠)

مركز تحقيقات كامپيوتري علوم اسلامي

---

(٣٥) الكتاب ٧٣/١

(٣٦) اسرار العربية ٩٦ ، وشرح الكافية للرضي ٣١٢/٢ وهمع الهوامع ٨٤/٢ .

(٣٧) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٩٨/١ .

(٣٨) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور وشرح المفصل ١٢٨/٧ .

(٣٩) الإنصاف في مسائل الخلاف ٩٧/١ .

(٤٠) أسرارالعربية ٩٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٩٩/١ .

واذا كان الكوفيون يقولون باسمية (نعم وبئس) لدخول حرف الجر عليهما ، فالقياس يقضي عليهم بأن يقولوا أيضاً باسمية (نامَ) لدخول حرف الجر عليها ، وأنّى لهم أن يقولوا ذلك ، وكلُّ المقاييس اللغوية تقرر فعلية هذا اللفظ ؟ ومن هنا تكون حجة الكوفيين ساقطة ؛لأنها اعتمدت على استقراء ناقص . أمّا البصريون ، فقد استدلوا على فعلية هذين اللفظين بدخول تاء التأنيث الساكنة عايهما (٤١) ، في مثل قولنا : « نعمت الفتاة هند » ، و « بئست الخصلة الكذب » . وقد ثبت بالاستقراء أن هذه التاء لا تدخل على الأسماء ، وإنما تدخل على الأفعال المسندة الى مؤنث (٤٢) .

وأما تفسير دخول حروف الجر على هذه الأفعال ، فهو أن هذه الحروف لم تدخل عليها في الحقيقة ، وإنْ جاءت متصلة بألفاظها (٤٣) ، فهي في حقيقة الأمر وأصله داخلةٌ على أسماء جاءت هذه الأفعال أوصافاً لها ، فلما حُذِفَتْ تلك الأسماء ، دخلت حروف الجر على هذه الأفعال (٤٤) ، والعرب قد تحذف الموصوف وتقيم الصفة مقامه ، وهذا ثابت بالاستقراء ، وعليه جاء قوله تعالى « أن اعمل سابغات وقدِّر في السرد » (٤٤) . والمعنى ان اعمل دروعاً سابغات ، فحُذِفَ الموصوف ، واقيمت الصفة مقامه . وعلى هذا يكون الأصل في : « نعم السير على بئس العَير » هو : « نعم السير على عَيرٍ مقولٍ فيها : بئس العَير » ، والأصل في : « ماليلي بنامَ صاحبه »

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

---

(٤١) الانصاف في مسائل الخلاف ١/١٠٤ وشرح المقدمة المحسبة ٢/٣٨٢ وشرح الكافية للرضي ٢/٣١٢

(٤٢) الفوائد الضيائية للجامي ٢/٢٣٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧/٣

(٤٣) اسرارالعربية لأبي البركات الانباري ١٠١

(٤٣) شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٩٩ .

(٤٤) سبأ / ١١ ، وانظر اعراب القرآن للنحاس ٢/٦٥٨ وكتاب اسرار العربية لأبي البركات الانباري ١٠٠ .

هو : « ما ليلي بليلٍ نامَ صاحبه » (٤٥) ، فلما حذف الاسم الموصوف ، دخل حرف الجر على لفظ الفعل (٤٦) .

ورُبَّ قائلٍ يقول : إن بعضاً مما استقراه النحاة ، قد جاء في كلام العرب ما ينقضه ، فمثلاً جعل النحاة أداة التعريف (أل) علامة خاصة بالأسماء ، ومعنى هذا أنه لا يجوز أن تدخل هذه العلامة على غير الاسماء ، ولكن ما جاء في كلام العرب قد ينقض قولهم هذا ، فقد وردت (أل) داخلة على الفعل في قول الفرزدق :

ما أنت بالحكم التُرْضَى حكومتُهُ
ولا الأصيلِ ولا ذي الرأي والجَدَلِ (٤٧)

فقد أدخل الشاعر (أل) على الفعل (ترضى) ، وظاهر هذا أنه يخدش في استقراء النحاة علامات الاسم .

والنحاة لم يغفلوا ذلك ، ولهذا نص كثير منهم عند تعرضهم للأداة (أل) في علامات الاسم على أن المقصود بها (أل) التي تفيد التعريف (٤٨) ، وهناك من النحاة من لم ينص على (أل) في علامات الاسم ، واستعاض عن ذلك بالنص على التعريف على أنه علامة من علامات الأسماء (٤٩) ، إذ لا يُعَرَّفُ غيره (٥٠) . وهناك من النحاة من نصوا على حرف التعريف على أنه علامة من علامات الاسم ، ولم يصرّحوا بذكر (أل) ، وممن فعل ذلك الزمخشري في « المفصّل » (٥١) .

---

(٤٥) شرح الجمل لابن عصفور ٥٩٩/١ والانصاف في مسائل الخلاف ١١٣/١ .

(٤٦) كتاب أسرار العربية ١٠١ .

(٤٧) خزانة الأدب للبغدادي ١٤/١ .

(٤٨) كتاب الأصول في النحو ٣٩/١ ، وشرح الكافية للرضي ١٣/١ .

(٤٩) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك ٩٦ — ٩٧ .

(٥٠) شرح المفصل لابن يعيش ٢٥/١ .

(٥١) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٢٤/١ .

وأمّا (أل) التي جاءت متصلة بالفعل (تُرْضَى) في قول الفرزدق ، فهي (أل) الموصولية ، ولم يكتسب منها الفعل أيّ تعريف ، وتختلف من حيث الوظيفة النحوية عن (أل) التي تدخل على الأسماء النكرات ، لتنقلها من التنكير إلى التعريف . وعلى هذا يسلم استقراء النحاة من أيّ خدش او نقض ، لأنهم خصوا (أل) في علامات الأسماء بتلك التي تفيد التعريف (٥٢) .

وقد تتبع النحاة نظائر هذا الفعل مما دخلت عليه (أل) فألفوها أفعالاً قليلة ، هي : اليجدع ، واليتقصع ، واليتتبع ، واليروح ، واليندر ، واليري ، واليتعمل (٥٣) . وإن حصرهم هذه المواضع يشهد لهم بقوة الاستقراء ، والحرص على التتبع ، ومن الواضح أنّ (أل) هنا في معنى الذي (٥٤) ، فكأنهم أرادوا : الذي ترضى حكومته ، والذي يُجدَع ، ويُتقصع ، ويتتبع . ويروح ، ويندر ، ويرى ، ويتعمل (٥٥) .

ومما يسر دخول (أل) على الفعل هنا هو كون الفعل مضارعاً ، وهذا مما يعزز قول النحاة : إن الفعل المضارع فيه شبه بالاسم ، وهذا الشبه هو الذي سوغ لابن مالك أن يجيز دخول (أل) الموصولية على الفعل المضارع قليلاً في غير الضرورة ، ولكن جمهور النحاة لم يجوّزوا ذلك ، وعدّوا ما ورد منه خاصاً بالشعر ، أباحته الضرورة (٥٧) ، بل ذهب بعضهم الى أنه من من أقبح الضرورات (٥٨) .

مركز تحقيقات كامپيوتري علوم اسلامي

---

(٥٢) كتاب الأصول في النحو ١/٣٩ .

(٥٣) ليس في كلام العرب لابن خالويه ٧٠ ، والمسائل العسكريات ٧٣ ، وخزانة الأدب ١/١٤ .

(٥٤) كتاب الأصول في النحو ٢/٢٧٥ ، وشرح المفصل ١/٢٥ .

(٥٥) ليس في كلام العرب ٧٠ ، وشرح الكافية للرضي ١/١٣ .

(٥٦) التسهيل ٣٤ ، وشرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ٩٩ .

(٥٧) شرح الكافية للرضي ١/١٣ .

(٥٨) المقرب لابن عصفور ١/٦٠ ، وهمع الهوامع ١/٨٥ .

ولم تدخل (أل) في كلام العرب على الفعل المضارع في غير الشعر ، كما لم ترد داخلة على غير المضارع في الشعر أو غيره .

لقد بذل النحاة جهداً عظيماً في تتبعهم كلام العرب ، وكان غرضهم حماية العربية ، والسعي الى استقرارها ، ففزعوا الى ضبطها بالقوانين المستقراة من كلام العرب (٥٩) . ولما كان شيوع اللحن المتمثل في ضعف قدرة الناطقين بالعربية على ضبط أواخر الكلم هو الذي دعاهم الى وضع علم النحو (٦٠) ، رأيناهم يسارعون إلى حصر مجاري أواخر الكلم في ثنايا التراكيب المختلفة ، ولم يكتفوا بحصر هذه المجاري ، بل عمدوا الى استقراء أنواعها ، ومعرفة ما هو متغير منها وما هو ثابت . وقد هداهم منهجهم الوصفي القائم على التتبع والاستقصاء الى أن الكلم العربي يأتي في ثنايا التراكيب على نمطين : نمط ثابت آخرُه لا يتغير وإن تغيرت وظيفته في التركيب ، ونمط آخر يتغير أخِره بتغيّر وظيفته في التركيب . وسموا الأول : مبنيّاً ، والثاني : مُعْرَباً . ثم عمدوا الى معرفة هذا التغيّر والثبوت وأنواع كل منهما ، وبنوا مقدمات كتبهم على الكشف عن هذه المسألة ، وكان سيبويه في مقدمة النحاة الذين قاموا بهذا الاستقراء ، فوضع باباً في مقدمة سِفره العظيم ، تناول فيه مجاري أواخر الكلم ، فقال : « هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية ، وهي تجري على ثمانية مجار ، على النصب والجر والرفع والجزم والفتح والكسر والضم والوقف (٦١) ، وهذه المجاري الثمانية يجمعهن في اللفظ أربعة أضرب ، فالنصب والفتح في اللفظ ضرب واحد ، والجر والكسر ضرب واحد ، وكذلك ثمانية مجارٍ لا فرق بين ما يدخله ضرب من هذه

---

(٥٩) أنظر مقدمة ابن خلدون ٥٤٧ .

(٦٠) مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي / ٥ ، وانظر إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي ١/٤ – ٦ ، وطبقات النحويين واللغويين للزبيدي / ١١ ، ٢١ .

(٦١) يعني بالوقف البناء على السكون .

الأربعة لما يُحدِثُ فيه العامل ، وليس شيء منها إلاّ وهو يزول عنه ، وبين ما يبنى عليه الحرف (٦٢) بناء لا يزول عنه » (٦٣) .

ونفهم مما أورده سيبويه في هذا الباب أن للاعراب أربعَ حالات ، هي : الرفع والنصب والجر والجزم ، وأن للبناء أربع حالات أيضاً ، هي : الضم والفتح والسكون والكسر . وهذه الحقيقة النحوية هي حصيلة استقراء عام للكلام العربي في التراكيب المختلفة ، وهي حقيقة ثابتة مستقرة لم يطرأ عليها أيُّ تغيير ، ولم يستطع أحد من العلماء الذين جاؤوا بعد سيبويه أن يستدرك على ذلك شيئاً .

ولقد كانت البحوث المتصلة بالاعراب والبناء مدار الدراسة في كتب النحاة ، وعليها تمّ بناء أبواب الكتب النحوية المختلفة ، وكان للاستقراء أكبر الأثر في استخلاص النتائج التي توصلوا اليها فيما يتعلق بهذه القضية النحوية ، فقد تتبعوا مواطن الإعراب والبناء ، وبينوا ما يجيء من الكلم مُعْرَباً ، وما يجيء منه مبنياً .

ولما كان الثابت بالاستقراء أن الغالب في الأسماء هو الاعراب ، قام النحاة بحصر الأسماء المبنية ، فثبت عندهم أنها لا تعدو هذه الأنواع السبعة (٦٤) ، ١ – الضمائر ، ٢ – أسماء الاشارة ، ٣ – الأسماء الموصولة ، ٤ – أسماء الاستفهام ، ٥ – أسماء الشرط ، ٦ – أسماء الأفعال والأصوات ، ٧ – قسم من الظروف ، مثل : إذ ، وإذا ، وحيثُ ، وأمسِ ، وقطْ ، وعوْضُ .

---

(٦٢) يعني بالحرف هنا الكلمة سواء كانت اسماً ام فعلا أم حرفاً .

(٦٣) الكتاب ١/٢ – ٣ .

(٦٤) شرح الكافية للرضي ٣/٢ – ١٢٦ وأوضح المسالك ٢٢/١ – ٢٤ .

وتبين لهم عن طريق الاستقراء أن بعضاً من فروع هذه الأنواع يأتي معرباً مثل صيغة التثنية في أسماء الاشارة (٦٥) والأسماء الموصولة (٦٦) ، ومثل (أيّ) شرطية واستفهامية وموصولية (٦٧) إلاّ في حالة واحدة من حالات أيّ الموصولية ، تكون فيها مبنية ، وذلك اذا جاءت مضافة لفظاً ، وحذف صدر صلتها (٦٨) ، ومنه قوله تعالى (ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ من كلِّ شيعةٍ أيُّهُمْ أشَدُّ على الرَّحْمن عِتِيّاً) (٦٩) بضم (أيّ) ، وهي مفعول به للفعل « ننزع » .

وهداهم الاستقراء الى أن بعض القبائل العربية تُجري بعض الأسماء المبنية عند عامة العرب مجرى الأسماء المعربة ، فمثلاً الاسم الموصول (الذين) مبنيّ عند عامة العرب، إلاّ أن هُذَيْلاً دون سائر العرب تُعْربه إعرابَ جمع المذكر السالم (٧٠) ، وعلى هذه اللغة جاء قول الشاعر :

نحن الذّوُنَ صَبّحُوا الصَّباحـا يومَ النُّخَيْل غارةً مِلْحاحا(٧١)

وثبت عندهم بالاستقراء أيضاً أن قسماً من الأسماء المعربة قد يطرأ عليه طارئ فيُبنى ، فاذا زال ذلك الطارئ أعرب (٧٢) ، وسموا هذا النوع من

مركز تحقيقات كامپيوتري علوم اسلامي

---

(٦٥) أوضح المسالك لابن هشام ٢٣/١ وشرح الأشموني ٥٥/١ وهمع الهوامع ١٧/١ .

(٦٦) اوضح المسالك لابن هشام ٢٤/١ ، وهمع الهوامع ٨٣/١ .

(٦٧) الكتاب ٣٩٧/١ — ٣٩٨ ، وشرح المفصل ١٤٥/٣ ، و٢١/٤ وهمع الهوامع ١٦/١ .

(٦٨) شرح الكافية للرضي ٥٦/٢ ، الكتاب ٣٩٨/١ ، وهمع الهوامع ٩١/١ .

(٦٩) مريم /٦٩ وانظر خلاف الخليل ويونس وسيبويه في توجيه (اي) الكتاب ٣٩٧/١ — ٣٩٨ . والأشباه والنظائر للسيوطي ٢/ ١٦ — ١٧ وكتاب أسرار العربية لأبي البركات الانباري ٣٨٣ .

(٧٠) شرح الكافية للرضي ٤٠/٢ وهمع الهوامع ٨٣/١ .

(٧١) همع الهوامع ٨٣/١ ، وانظر الدرر اللوامع شرح شواهد همع الهوامع ٣٦/١ ، ونسبه لأبي حرب الأعلم ، وقيل لليلى الاخيلية . وخزانة الأدب ٥٠٦/٢ ونسبه البغدادي لأبي حرب الأعلم وهو شاعر جاهلي .

(٧٢) كتاب شرح المقتصد ١٥١/١ .

البناءِ البناءَ العارض أو الطارئ (٧٣) . وقد تتبع النحاة هذا النوع من الأسماء ، فحصروها في المنادى المفرد المعرفة ، مثل يا زيدُ ، ويا رجلُ (٧٤) : والظروف المركبة نحو « صباحَ مساءَ » و « بَيْنَ بَيْنَ » (٧٥) ، والأعداد المركبة من « أحد عشر » إلى « تسعة عشر » (٧٦) عدا صيغة « اثني عشر » فإنها معربة (٧٧) ، والظروف المقطوعة الاضافة، مثل : « قبلُ وبعدُ » ، وعلى هذا جاء قوله تعالى : (لِلّهِ الأَمْرُ من قَبْلُ ومن بَعْدُ) (٧٨) ، وبعض الأسماء المبهمة المقطوعة عن الإضافة ، مثل « غير وحَسْب » (٧٩) ، والأحوال المركبة ، نحو : « شَذَرَ مَذَرَ » و « بَيْتَ بَيْتَ » ، في مثل قولنا : « تفرّقوا شَذَرَ مَذَرَ » ، و « هو جاري بَيْتَ بيتَ » (٨٠) ، واسم (لا) النافية للجنس في مثل قولنا : « لا رجل في الدار » (٨١) .

وثبت عندهم بالتتبع والاستقراء أيضاً أن بعض الأسماء المعربة إذا أضيف الى الجملة جاز فيه البناء والإعراب ، مثل « يوم ، وحين » ، وعلى هذا جاء قول الشاعر :

على حينَ عاتبتُ المشيبُ على الصِّبا   فقلتُ : ألمَّا أصحُ والشّيبُ وازعُ (٨٢)

---

(٧٣) الجمل لعبدالقاهر الجرجاني ١١ ، والمرتجل ١٠٦ – ١٠٧ .

(٧٤) أسرار العربية ٢٢٦ ، والمقتصد في شرح الايضاح ١٢٧/١ .

(٧٥) شرح المفصل ١١٨/٣ .

(٧٦) شرح الكافية ٨٧/٢ .

(٧٧) شرح المفصل ١١٧/٤ وشرح الكافية ٨٨/٢ شرح الجمل ٣٣/٢ .

(٧٨) الروم / ٤ وانظر شرح الكافية للرضي ٢٩٢/١ .

(٧٩) شرح الكافية ٢٩٢/١ ، ١٠٢/٢ – ١٠٣ .

(٨٠) همع الهوامع ٢٤٩/١ .

(٨١) الكتاب ٣٤٥/١ وشرح المقدمة ٢٧٧/١ ، شرح الجمل ٩٤/٢ .

(٨٢) شرح المفصل لابن يعيش ٩١/١٤ والبيت للنابغة الذبياني انظر الكتاب ٣٦٩/١ وهمع الهوامع ٤١٨/١ شرح الكافية ١٠٦/٢ – ١٠٧ .

فقد جاءت الرواية بفتح نون (حين) على البناء ، وبجرها على الإعراب الذي هو الأصل فيها (٨٣) .

واستقروا الأسماء المعربة، فتبين لهم أن قسماً منها يقبل التنوين ، اذا كان مجردا من (أل) والإضافة ، ويجر بالكسرة سواء أكان مضافاً أو محلى بأل ، أم كان مجرداً من (أل) والإضافة ، وأن قسماً أخر لا يقبل التنوين في اختيار الكلام ، ولا يُجرّ بالكسرة ، ما لم يكن مضافاً ، أو محلى بأل (٨٤) ، وسمّوا القسم الأول: المنصرف، وسموا القسم الثاني: الممنوع من الصرف(٨٥).

وتبين لهم عن طريق الاستقراء أنّ الغالب في الاسماء الصرف، فقرروا أن الأصل في الأسماء هو الصرف (٨٦) ، ثمّ طفقوا يتتبعون الأسماء الممنوعة من الصرف ، فوضعوا لها ضوابط استقروها من كلام العرب ، واستطاعوا أن يحصروا أسباب المنع من الصرف ، وسموا كل سبب علة ، واجتمعت عندهم تسع علل ، وهي : ١ – تعريف العلمية ، ٢ – التأنيث ، ٣ – وزن الفعل ، ٤ – العدل ، ٥ – العجمة ، ٦ – التركيب المزجي ، ٧ – زيادة الألف والنون ، ٨ – الوصفية ، ٩ – صيغة منتهى الجموع (٨٧) .

وثبت عندهم بالتتبع والاستقصاء أن الاسم لا يمنع من الصرف الا اذا كانت فيه علتان من هذه العلل التسع ، أو فيه علة واحدة تقوم مقام علتين ، وحددوا العلة التي تقوم مقام علتين بألف التأنيث الممدودة أو المقصورة ، وبصيغة منتهى الجموع (٨٨) ، أما في غير هاتين الحالتين ، فلا يمنع الاسم من

---

(٨٣) الدرر اللوامع ١٨٧/١ .

(٨٤) أسرار العربية ٣١٣ ، شرح الجمل ٢٠٥/٢ الفوائد الضيائية ٢٥٠/١ .

(٨٥) شرح المقدمة المحسبة ١٠٧/١ شرح الجمل لابن عصفور ٢٢١/٢ .

(٨٦) أسرار العربية ٣٠٨ وشرح الكافية ٦١/١ ، والفوائد الضيائية ٢٥٠/١ .

(٨٧) المقتصد ٩٦٣/٢ .

(٨٨) الفوائد الضيائية للجامي ٢٠٨/١ ، و٢١٣ واسرار العربية ٣١١ – ٣١٢ .

الصرف إلاّ اذا اجتمعت فيه علتان من العلل التسع المذكورة ، فمثلاً تعريف العلمية وحده لا يمنع الاسم من الصرف إلاّ اذا انضمت اليه علة أُخرى ، مثل : التأنيث ، أو وزن الفعل ، أو العدل ، أو العجمة ، أو التركيب المزجي ، أو زيادة الألف والنون (٨٩) ، ولهذا صرف مثل « محمد ، وزيد ، وخالد ، وسعيد » ومنع من الصرف مثل : « فاطمة ، وأحمد ، وعمر ، وابراهيم ، ومعد يكرب ، وعثمان » .

وعلى هُدىً من هذا الاستقراء الذي أجروه في الأسماء ، قسموها ثلاثة أقسام ، وهي :

١ ــ أسماء معربة منصرفة ، وسموا الاسم الذي يقع ضمن هذا النوع بـ (المتمكن الأمكن) . وقد ثبت عندهم بالاستقراء أن هذا النوع يضم الجمهرة الكبيرة من الأسماء ، لهذا لم يقوموا بحصره أو إحصائه ، وجعلوا له المرتبة الأولى بين الأسماء .

٢ ــ أسماء معربة غير منصرفة ، وسموا هذا النوع بـ (المتمكن غير الأمكن) ، وجعلوا له المرتبة الثانية بين الأسماء . ولما كان هذا النوع من الأسماء يقع تحت الحصر ، قام النحاة بوضع ضوابط له ، استقروها من كلام العرب ، يستطيع أيّ ناطق بالعربية أن يُلِمّ بها ، ويجعلها مقياساً يضبط به هذا النوع ، وعقدوا لذلك باب الممنوع من الصرف ، أبانوا فيه أسباب المنع من الصرف ، وجاؤوا بأحكام استقرائية في غاية الصدق والسّداد .

٣ ــ أسماء مبنية ، لايدخلها الإعراب ، ولا التنوين ، وسمّوا هذا النوع بـ (غير المتمكن) (٩٠) ، ويأتي هذا النمط من الأسماء في المرتبة

---

(٨٩) شرح المقدمة المحسبة ١/١٠٧ .

(٩٠) المقتصد ١/١١٣ ــ ١١٧ وشرح المفصل لابن يعيش ١/٥٦ ــ ٥٧ . أوضح المسالك ١/٢٢ ، الكتاب ١/٣ .

الثالثة ، لأن نسبته في الأسماء قليلة ، اذا ما قيست بالأسماء المعربة ، المنصرفة وغير المنصرفة ، ولهذا قام النحاة بحصر هذا النوع ، وعقدوا له (باب المبني) ، وحصروا فيه أنواع الأسماء المبنية وأحوال بنائها .

إنّ جميع هذه الأحكام التي تتصل بالأسماء المعربة المنصرفة وغير المنصرفة ، وبالأسماء المبنية سواء أكان بناؤها لازماً أم عارضاً ، واجباً أم جائزاً ، قد توصل اليها النحاة عن طريق الاستقراء ، بعيداً عن التأثر بالفلسفة أو المنطق أو العلوم الكلامية الأخرى . وقد جاءت أحكام هذه الأبواب في غاية السداد ، ولم يستطع أحد من الباحثين المحدثين أن يستدرك عليها شيئاً .

وتَتَبّعَ النحاة مواضع الاسم في الكلام ، فحصروا المواضع التي يرفع فيها ، والمواضع التي ينصب فيها أو يجرّ . وعقدوا لذلك مُختلف الأبواب النحوية ، مثل : باب المبتدأ والخبر ، ونواسخ الابتداء . والفاعل ونائب الفاعل ، وأبواب المنصوبات مثل : المفعولات الخمسة ، وباب الاستثناء ، والحال ، والتمييز ، والنداء ، والاستغاثة والندبة ، والاختصاص والتحذير والإغراء . ثم عرجوا الى مجرورات الأسماء ، فحصروها في باب الجر بالحروف والجر بالإضافة . ووجدوا أن قسماً من الأسماء يكون تابعاً لغيره في إعرابه ، فعقدوا لذلك باب التوابع . وكان رائدهم في ذلك كله الاستقراء ، وتتبع كلام العرب في مَظَانّه المختلفة من قرآن وأحاديث نبوية وأمثال وحكم وشعر ونثر .

وقاموا باستقراء الأفعال : أنواعها ، وأحوالها ، فثبت عندهم أنها تأتي في العربية على ثلاث صيغ ، ومثلوا لهذه الصيغ بـ (فعل) (يفعل) (افعل) ، وسموا الأولى (الفعل الماضي) ، والثانية (الفعل المضارع ، أو فعل الحال والاستقبال) والثالثة (فعل الأمر) (٩١) ، ووجدوا أن الجمهرة الكبيرة من

---

(٩١) أسرار العربية ٣١٥ ، و٢٤ — ٢٥ .

الأفعال يجري تصرفها على هذه الأمثلة الثلاثة ، فلم يقوموا بحصرها ، وسموها الأفعال المتصرفة (٩٢) ، ووجدوا أن قسماً من هذه الافعال المتصرفة لا تتصرف تصرفاً تاماً ، بل يأتي تصرفها ناقصاً ، فقاموا بحصرها ، مثل : مازالَ ، ولازال ، وما برح ومايبرح ، وما انفك ومازينفك ، ومافتئ ومايفتأ ، ووجدوا أن هناك نوعاً ثالثاً من الأفعال يلزم صنيعة واحدة ، وسموا هذا النوع بالأفعال الجامدة ، وقاموا بحصرها ، أذكر منها على سبيل المثال لا الحصر : بئس ونعم وحبذا ، وعسى ، وفعلي التعجب « ما أَفْعَلَهُ وأَفْعِلْ بِهِ » ، وقولهم : تبارك الله ، وما ينبغي لك أن تفعل كذا ، وتَعَلَّمْ ، بمعنى اعلم ، وهَلُمّ في لغة بني تَميم (٩٣) .

وقاموا باستقراء الأفعال من حيث الاعراب والبناء ، فتبين لهم أن قسماً منها معرب ، وقسماً منها مبني ، فالماضي مبني بالاتفاق ، والمضارع معرب بالاتفاق ايضاً ، أما الأمر فقد اختلفوا فيه ، فذهب البصريون الى أنه مبنيّ ، وذهب الكوفيون إلى أنه معرب (٩٤) ، ولا أريد أن اعرض لخلافهم هذا ، لأن أدلتهم فيه لا تنحصر بالاستقراء فقط . وسأقف عند ما اتفقوا عليه في باب المعرب من الأفعال ، وهو المضارع ، واعرابه ثابت بالاستقراء ، لأن أخره يتغير بتغير العوامل المؤثرة فيه ، فيأتي مرفوعاً ، نحو : هو يضربُ ، ومنصوباً ، نحو : لن يَضْرِبَ ، ومجزوماً ، نحو : لم يضربْ . فنجعل له ثلاثة أوجه من الاختلاف ، كما كان ذلك في الأسماء المعرفة ، نحو : جاءني زيدٌ ، ورأيت زيداً ، ومررت بزيدٍ (٩٥) .

---

(٩٢) شرح المقدمة المحسبة ٢٠٥/١ وهمع الهوامع ٨٣/٢ .

(٩٣) همع الهوامع ٨٣/٢ – ٨٤ ، المقتصد ٣٥٥/١ .

(٩٤) الانصاف في مسائل الخلاف ٥٢٤/٢ وأسرار العربية ، ومسائل خلافية في النحو للعكبري ١٢٤ .

(٩٥) المقتصد ١٠٨/١ .

والنحاة كلهم مجمعون على إعراب الفعل المضارع (٩٦) ، على اختلاف مذاهبهم وأصْقاعهم وعصورهم ، الا أن باحثاً معاصراً ذهب مذهباً خالف فيه إجماع النحاة ، المستند إلى الاستقراء ، فحكم على المضارع بأنه مبني . وحصر الإعراب بالأسماء فقال : « أما المعرب : فهو الاسم ، وأمّا المبنيّ : فهو الفعل بجميع أقسامه » (٩٧) .

وقد شبه هذا الباحث تَغَيّرَ حركات أخر الفعل المضارع بتغير حركات آخر الماضي ، فقال : « وأكبر الظن أن اختلاف أراخر الأفعال المضارعة ... لا يعني إعرابه ، لأن هذه الأوجه المختلفة إنما جاءت لتشير الى معانٍ غير إعرابية تعاقبت عليه ، وتعاقبُ الحركات على آخر الفعل المضارع كتعاقبها على آخر الفعل الماضي ، فانه يفتح آخره ، نحو : كتب ، ويضم نحو : كتبوا ، ويسكن نحو : كتبْتُ ، ولم يقل أحد من النحاة إنه معرب ، وكتعاقبها في (حيث) وأشباهها ، وحيث هذه تبني على الضم والفتح والكسر ، وقد رويت الأوجه الثلاثة كلها ، رواها الكسائي وغيره ، ولم يقل أحد إنها معربة (٩٨) .

مركز تحقيقات كامپيوتري علوم اسلامي

وأعتقد أن قياس تغير حركات آخر الفعل المضارع على تغير حركات آخر الماضي ، وآخر الظرف (حيثُ) أمر بعيد ، فتغير آخر الظرف (حيث) لا يمكن أن يقاس على تغير آخر الفعل المضارع ، فحيث ظرف مبني على الضم هذا هو الذي عليه أكثر كلام العرب ، وقد وردت في القرآن الكريم مبنية على الضم في المواضع التي وردت فيها كلها (٩٩) ، ولم ترد فيها أيّ قراءة

---

(٩٦) في النحو العربي نقد وتوجيه ، للدكتور مهدي المخزومي ١٢٩ .

(٩٧) في النحو العربي قواعد وتطبيق للدكتور مهدي المخزومي ٧٩ ، وانظر بحثي الموسوم بـ الفعل المضارع صيغه واعرابه ، المنشور في مجلة آداب المستنصرية الجزء الأول سنة ٩٧٥ – ٩٧٦ ص ١٥٢ – ١٥٣ .

(٩٨) في النحو العربي نقد وتوجيه للدكتور مهدي المخزومي ١٣٣ .

(٩٩) المعجم المفهرس ٢٢١ – ٢٢٢ ، وانظر بحثي الموسوم بـ (الفعل المضارع صيغه واعرابه=

بالفتح ، ولكن وردت قراءة واحدة بالكسر ، وذلك في قوله تعالى : (سَنَسْتَدْرِجُهُم من حيثُ لا يَعْلَمُونَ) (١٠٠) ، وقد أجمع النحاة على أنّ فتح (حيث) وكسرها ، مسألة تتصل باختلاف لغات العرب ، قال السيوطيّ : « من الظروف المبنية حيث . .. و بُنيت على الضم ... ومن العرب من بناها على الفتح طلباً للتخفيف ، ومنهم من بناها على الكسر على أصل التقاء الساكنين » (١٠١) .

فتغير آخر (حيث) إذن مرتبط باختلاف لغات العرب ، فالقبيلة التي تضمها غير القبيلة التي تكسرها أو تفتحها ، والقبيلة التي تفتحها غير القبيلة التي تكسرها او تضمها . أما تغير آخر المضارع بتغير العوامل الداخلة عليه ، فأمر تشترك فيه عامة العرب ، وليس لغة خاصة بقوم منهم ، وعلى هذا يسقط حمل تغير آخر الفعل المضارع على تغير آخر (حيث) .

أمّا قياس تغير حركات آخر الفعل المضارع على تغير حركات آخر الماضي ، فأمر في غاية البعد أيضاً ؛ وذلك لأن تغير آخره مرتبط بأمور صوتية ، فاتصاله مثلاً بواو الجماعة أوجب له الضم ، لينسجم آخره مع الواو (١٠٢) ، ولئلا يحدث نفور صوتي يؤدي الى الثقل في النطق (١٠٣) ، فمثلاً الفعل الماضي (كتب) مفتوح الآخر ، فاذا اتصلت به واو الجماعة ، أصبح (كتبوا) بضم آخره ، وهو الباء ، ولو لم يحرك آخره بالضم لحدث تنافر في الأصوات ، وهذا التنافر يؤدي الى الثقل ، والعرب تَفِرُّ من الثقل . أمّا

مركز تحقيقات كامپيوتري علوم اسلامي

= المنشور في مجلة آداب المستنصرية العدد الأول سنة ٧٥ – ٧٦ ص ١٤٨ – ١٦٣ .

(١٠٠) القلم /٤٤ ، وانظر همع الهوامع ٢١٢/١ ، والمقتضد ١٣٥/١ .

(١٠١) همع الهوامع ١ / ٢١٢ .

(١٠٢) أوضح المسالك ٢٧/١ ، وشرح الأشموني ٥٨/١ .

(١٠٣) انظر (الفعل المضارع صيغه واعرابه) مجلة آداب المستنصرية العدد الاول سنة ٧٥–٧٦ ص ١٥٥ .

تسكينه مع (تاء) الفاعل ، ونون النسوة ، في « كتبْتُ ، وكتبْن » ، فهو أمر يتصل بالأصوات لا بالاعراب ، ولهذا لم يقل أحد من النحاة بإعرابه . وقد تنبهوا الى سبب هذا التغير ، وهو الفرار من توالي الأمثال وتعاقب الحركات (١٠٤) ، فلو بقي الفعل (كتب) المتصل بتاء الفاعل أو نون النسوة مفتوح الآخر ، لتعاقبت فيه أربع حركات ، والنطق بهذه الحركات الأربع المتوالية يسبب ثقلاً ، ولهذا فرت العرب منهُ ، فسكّنَتْ آخر الفعل .

ويتضح لنا مما ذكرنا أن هناك فرقاً كبيراً بين تغيّر آخر الفعل الماضي وتغيّر آخر الفعل المضارع . فالأول سببه اتصال آخر الماضي بلواحق يقتضي الانسجام الصوتيّ وطلب الخفة أن يحدث ذلك التغيير . أما تغيّر آخر المضارع ، فليس سببه اتصاله بلواحق معينة ، وانما سببه كون المضارع مسبوقاً بأدوات معينة ، ثبت بالاستقراء أن دخولها عليه يوجب هذا التغيير (١٠٥) . ولو رجعنا إلى حدّ النحاة للاعراب ، لوجدناه ينطبق تمام الانطباق على ما يطرأ على آخر المضارع من تغيير ، قال النحاة : « الإعراب لغةً : البيان ، واصطلاحاً : تغيير في أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها » (١٠٦) .

وحكم النحاة على الفعل المضارع بأنه معرب ، حكم قائم على الاستقراء والتتبع ، ويُعدّ هذا الحكم من المبادئ النحوية الأولية التي ترسخت في أذهان الدارسين منذ نشأة الدرس النحوي إلى يومنا هذا ، ولا أرى أية فائدة في نقض مثل هذا الحكم ، باسم تيسير النحو أو تجديده ، أو باسم أيّ شعار آخر ، لأن هذا يؤدي الى اضطراب التعليم ، وزعزعة ثقة الدارسين في كثير من الاحكام النحوية المستقرة في أذهانهم .

---

(١٠٤) الأشموني ٥٨/١ ، واوضح المسالك ٢٧/١ ، والاشباه والنظائر ١٨/١ .

(١٠٥) الفعل المضارع صيغه واعرابه ١٥٥ .

(١٠٦) الفوائد الضيائية ١ / ١٩٠ ، واسرار العربية ١٩ وشرح الأشموني ٤٨/١ المقتصد ٩٨/١ و١٢٠/١ ، ومسائل خلافية في النحو ١١٠ ، والأشباه والنظائر ٧٣/١ .

وبعد أن ثبت عند النحاة أن المضارع معرب راحوا يتتبعون أوجه إعرابه ، ومواضع تلك الأوجه ، فتبين لهم عن طريق الاستقراء أنه يأتي في الكلام مرفوعاً أو منصوباً أو مجزوماً ، وتوصلوا الى أنه إنما ينصب اذا سبقته أدوات سموها أدوات نصب المضارع ، ويجزم اذا سبقته أدوات سموها الجوازم ، ويرفع اذا لم يسبق بأي من أدوات النصب أو الجزم (١٠٧) .

والأحكام المتصلة باعراب المضارع أحكام استقرائية قائمة على التتبع المحض ، وليس فيها أيُّ خلل ، إلاّ أن باحثاً معاصراً أراد أن يهدم هذا الاستقراء الوصفي ، القائم على تتبع مواقع الفعل المضارع في كلام العرب ، ومعرفة عوامل تغير آخره في تلكم المواقع ، فجاء هذا الباحث برأي جديد خالف فيه إجماع النحاة البصريين والكوفيين فيما يتعلق بإعراب الفعل المضارع ، فذهب الى أن المضارع لا ينصب بأدوات النصب ، ولا يجزم بأدوات الجزم ، إذ ليس للأدوات في الكلام ما ينسب اليها من عمل أو تأثير (١٠٨) وفسر نصب المضارع وجزمه ورفعه بأنه أثر من آثار تغير دلالته الزمنية ، ويتلخص مذهبه هذا في أن المضارع يرفع إذا دلّ على الحال ، وينصب اذا امتحض للاستقبال ، ويجزم اذا صرف للماضي ، وهذا واضح في صريح قوله الذي جاء فيه أن : « يفعل وما على مثاله يرفع اذا تجرد مما يدل على الماضي أو المستقبل ... وينصب اذا اقترن به ما يخلص به للمستقبل ... ويجزم اذا سبقه ما يخلص به للماضي » (١٠٩) . وقال عند حديثه عن الأفعال الخمسة : «واذا لحقت يفعل علامة التثنية ، نحو: يفعلان أو تفعلان ، أو علامة الجمع ، نحو : يفعلون وتفعلون ، أو ياء المخاطبة ، نحو : تفعلين ، فان كان للحاضر

---

(١٠٧) شرح قطر الندى وبل الصدى ٧٨ .

(١٠٨) في النحو العربي قواعد وتطبيق ٢٥ .

(١٠٩) في النحو العربي قواعد وتطبيق ٢٥ .

ثبتت النون ، نحو : الرجلان يذهبان ، والبنتان تذهبان ، وانتم تذهبون ، وأنت تذهبين ، وان كان للماضي أو المستقبل حذفت النون ، نحو : لم يذهبا ، ولم تسافرا ، ولم يرجعوا ، ولم تحضري «للماضي» ونحو : لن يذهبا ، ولن تذهبا ، ولن يذهبوا ، أو تذهبوا ، ولن تذهبي « للمستقبل » (١١٠) .

والذي دعا هذا الباحث الفاضل إلى هذا القول هو أنه وجد النحاة القدامى قد نصوا على أن أدوات نصب المضارع تصرف المضارع للاستقبال (١١١) ، وأنهم نصوا أيضاً على أن بعضاً من هذه الأدرات لا ينتصب المضارع بعدها إلا اذا كان ممتحضاً للاستقبال ، وخصوصاً بهذا الشرط كُـلّاً من (حتى) ، و(إذن) (١١٢) ، ووجد كذلك أن النحاة قد قرروا أن المضارع الموضوع للحال أو الاستقبال ، ينقلب معناه فيصير دالاً على المضي اذا دخلت عليه أداتا الجزم (لم) و (لمّا) (١١٣) ، فأراد أن يعمم ذلك على تغير أحوال أخر المضارع ، فيربط هذا التغير باختلاف دلالته الزمنية ، وغرضه من ذلك أن يهدم نظرية العامل التي بنى النحاة القدامى دراساتهم النحوية عليها .

إن الناظر الى هذا الرأي لأول وهلة دونما فحص ربما أعجبه ، ووجد فيه تفسيراً جديداً لإعراب المضارع ، إلاّ أن من يقلب النظر فيه ويستقري وظائف الأدوات التي تدخل على الفعل المضارع يجد أن هذا الرأي بعيد عن الصواب ، ويكتنفه التناقض (١١٤) .

---

(١١٠) في النحو العربي قواعد وتطبيق ٢٦ — ٢٧ .

(١١١) أسرار العربية ٣٢٨ ، وهمع الهوامع ٨/١ .

(١١٢) أوضح المسالك ١٧١/٣ .

(١١٣) الكتاب ٦٨/١ ، ٤٤٨ ، وكتاب الأصول في النحو ١٦٢/٢ وشرح الكافية للرضي ١٦٢/٢ .

(١١٤) انظر البحث الموسوم بـ (الفعل المضارع صيغه واعرابه لكاتب البحث والمنشور في مجلة آداب المستنصرية العدد الأول سنة ٩٧٥ — ٩٧٦ ص ١٤٨ — ١٦٤ .

إن قواعد اللغة لا توضع بالاستقراء الناقص ، وإن أيّة قاعدة نحوية لا يمكن أن يركن اليها ما لم تكن شاملة لجميع الجزئيات التي تندرج تحتها تلك القاعدة ، وإن الحكم الفاصل في إقرار أيّ رأيٍ في النحو إنما هو الاستقراء ، فكلما كان الرأي موافقاً للاستقراء كان مقبولاً ، وكلما كان الرأي بعيداً عن الاستقراء كان مرفوضاً ومردوداً .

ولو كان استقراء هذا الباحث صحيحاً لوجب أن تتقرر ثلاث قواعد ، تنحصر فيها أوضاع اعراب المضارع ، وهي :

١ — لا يرتفع المضارع إلاّ اذا دلّ على الحال . وينبني على هذا الأمر أن كل فعل مضارع مرفوع فدلالته الزمنية منحصرة بالحال .

٢ — لا ينصب المضارع الاّ إذا دلّ على الاستقبال ، وينبني على هذا هذا الأمر أنَّ كُلَّ فعل مضارع دالّ على الاستقبال يجب ان ينصب .

٣ — لايجزم المضارع إلاّ اذا دلّ على المضي ، وينبني على هذا الأمر أن كل فعل مضارع مجزوم يكون منصرفاً للمضي .

ولعلّي لا أعدو الحقيقة اذا قلت : إن استقراء أحوال الفعل المضارع ، وموازنته بدلالته الزمنية في ضوء القواعد الثلاث المذكورة آنفاً يجعلنا نقرر أنّ ما أصّله لا يرسم صورة صادقة لارتباط تغير آخر الفعل المضارع بتغير دلالته الزمنية .

لقد مثّل هذا الباحث الفاضل لارتفاع الفعل المضارع بقولهم : « الرجلان يذهبان ، والبنتان تذهبان ، وأنتم تذهبون ، وأنت تذهبين » (١١٥) ، وليس في هذه الأمثلة دليل قاطع على أنّ الفعل المضارع هنا للحاضر فقط ، بل هو محتمل للحاضر والمستقبل ، لأن المضارع اذا تجرد مما يحدد زمنه كان محتملاً

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

---

(١١٥) في النحو العربي قواعد و تطبيق ٢٦ .

للحال والاستقبال ، وان كان الحال فيه هو الراجح (١١٦) ، ولا ينصرف للحال إلاّ بقرينة ، كأن يكون مقترناً بالظرف الآن ، وما في معناه ، كالحين ، والساعة ، أو كان منفياً بـ (ليس) ، أو (ما) ، لأن هذين اللفظين موضوعان لنفي الحال (١١٧) .

والأمثلة التي أوردها الباحث الفاضل ليستدل بها على أن المضارع ارتفع لدلالته على الحال ، ليس فيها أيّ قرينة تصرف الفعل الى الحال ، والفعل فيها يحتمل الحال والاستقبال ، والدليل اذا تطرق اليه الاحتمال سقط به الاستدلال . وعلى هدى من هذا نستطيع أن نقرر بكل اطمئنان : أن ارتفاع المضارع لا يرتبط بدلالته على الحال ، ومما يقوي رأينا هذا ويعززه أننا نجد المضارع مرفوعاً وهو دالٌ على غير الحال ، كأن يكون دالاً على الاستقبال أو المضي ، ودليلنا في ذلك الاستقراء ، فقد ثبت باجماع الكوفيين والبصريين ، والمتقدمين والمتأخرين ، أن حرفي التنفيس (السين) و (سوف) تمحضان المضارع للاستقبال ، لأنهما موضوعان لتخليص المضارع من ضيق الحال إلى سعة الاستقبال ، والفعل المضارع معهما مرفوع باجماع العرب والنحاة ، فلو كان المضارع مرتبطاً بدلالته على الحال لتغيرت حركة آخره بتغير دلالته الزمنية ، وذلك بتمحضه للاستقبال دون الحال .

وربّما جاء المضارع دالاً على المضي ، ولكنه يبقى مرفوعاً ، وذلك إذا دخلت عليه (قد) التي تفيد التحقيق ، قال سيبويه : « وقد تقع (نفعل) في موضع (فعانا) في بعض المواضع » (١١٩) ، ومثّل لذلك بقول الشاعر :

---

(١١٦) همع الهوامع ١/٧ .

(١١٧) همع الهوامع ١/٨ .

(١١٨) همع الهوامع ١/٨ .

(١١٩) الكتاب ١/٤١٦ .

ولقد أمرّ على اللئيم يَسُبُّني   فمضيتُ ثُمّتَ قلتُ: لا يَعْنيني(١٢٠)

وفي القرآن الكريم شواهد كثيرة على ذلك منها قوله تعالى : (قد نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ في السّماءِ) (١٢١) ، وقوله تعالى : (قد يَعْلَمُ ما أنتم عليه) (١٢٢) ، قال القُرْطُبِي : « ويعلم هنا بمعنى علم » (١٢٣) ، ومثل ذلك قوله تعالى : (قد نعلَمُ أنّه لَيَحزُنُكَ الّذي يقُولُون) (١٢٤) : قال العُكْبُري : « قوله تعالى : (قد نعلم) أيّ : قد علمنا ، فالمستقبل بمعنى الماضي » (١٢٥) . والفعل المضارع في هذه المواضع كلها مرفوع ، وهو منصرف للماضي ، ومن هنا نقرر بأن رفعه لا علاقة له بالدلالة الزمنية ، فقد يرُفع وهو دال على الحال ، كما يرُفع وهو دالّ على غير الحال من مضيّ أو استقبال .

وأمّا ربط نصب المضارع بتمحضه للدلالة على الاستقبال ، فأمر في غاية الوهن والخطأ . وقد مرّ بنا الحديث عن رفعه ، وهو دالٌّ على الاستقبال ، وذلك عند اتصاله بحرفي التنفيس (السين) و (سوف) ، وهذا وحدهُ كافٍ لنقض ما أصّله الباحث الفاضل ، فضلاً عن أننا نجد المضارع خالصاً للاستقبال وهو مجزوم ، وذلك اذا دخلت عليه (لام) الطلب ، أو (لا) الناهية ، أو أدوات الشرط الجازمة ، والنحاة مجمعون على أنّ هذه الأدوات تصرف المضارع للاستقبال(١٢٦) : ولم نجد أحداً من العرب قد نصب المضارع بعدها.

---

(١٢٠) الكتاب ٤١٦/١ .

(١٢١) البقرة /١٤٤ ، وانظر املاء ما من به الرحمن للعكبري ٦٧/١ ، وروح المعاني للألوسي ٨/٢ .

(١٢٢) النور /٦٤ .

(١٢٣) الجامع لاحكام القرآن ٣٢٣/١٢ ، والجنى الداني للمرادي ٢٧٠ .

(١٢٤) الانعام /٣٣ .

(١٢٥) املاء ما من به الرحمن ٢٤٠/١ .

(١٢٦) التسهيل ٥ ، وهمع الهوامع ٨/١ .

وأمّا جعله جزم المضارع مرتبطاً بانصرافه للمضي فهو منقوض أيضاً ، وقد مر بنا أنه يصرف للمضي مع (قد) التحقيقية ، ولكنه يبقى مرفوعاً ، وأنه يصرف للاستقبال مع كثير من الأدوات التي تجزمه مثل : (لام) الطلب و (لا) الناهية ، وأدوات الشرط ، فهو إذن قد يجزم اذا كان دالاً على المضي ، كما يجزم وهو دالٌ على الاستقبال ، وقد يرفع وهو منصرف المضي فجزمه ليس مرتبطاً بدلالته على المضي فقط .

ونخلص بعد هذا كله الى أنه لا علاقة لإعراب المضارع بدلالته الزمنية ، وأن استقراء النحاة لمواضع إعراب المضارع استقراء صحيح ، إذْ حكموا بأنه ينصب اذا سبق بأدوات معينة ، ويجزم اذا سبق بأدوات أخرى ، استقروها وأحصوها . ويرفع اذا لم يسبق بأيّ أداة من أدوات النصب أو الجزم .

ولابد لي من أن أشير هنا إلى حقيقة يتجاهلها كثير من الباحثين المحدثين ، وهم يتحدثون عن نظرية العامل والمعمول في النحو العربي ، وهي أن النحاة القدامى الذين عولوا على مسألة العامل والمعمول في درسهم النحو ، قد تنبهوا إلى أنّ هذه العوامل ، ومنها أدوات نصب المضارع وجزمه ، لسيت هي التي تعمل ، فتنصب ، أو تجزم ، أو ترفع ، أو تجر ، وإنما المتكلم هو الذي يفعل ذلك ، وهذا ابن جني المتوفّى (سنة ٣٩٢) ، وهو من رُوّاد تلك المدرسة يقول : « وإنما قال النحويونّ » « عامل لفظي » ، و« عامل معنوي » ، ليُرُوك أن بعض العمل يأتي مسبّباً عن لفظ يصحبه ، كمررت بزيد ، وليت عمراً قائم ، وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلق به ، كرفع المبتدأ بالابتداء ، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم . هذا ظاهر الأمر ، وعليه صفحة القول . فامّا في الحقيقة ومحصول الحديث ، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم ، إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره ، وإنما قالوا :

« لفظيٌّ » و « معنويٌّ » لمّا ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ ، أو باشتمال المعنى على اللفظ » (١٢٧) .

ويتضح لنا من نصّ ابن جني أن غرضهم من التأكيد على مسأة العمل والعامـــل والمعمول إنما هـــو غرض تعليميّ محض (١٢٨) ، ولا يقلل من قيمة هذا الغرض مبالغة النحاة المتأخرين في الاعتداد بتلك المسأة وتقعرهم فيها ، لأن أصل الفكرة سليم ، وهو قائم على وضع أسس مدروسة مستقرة من كلام العرب ، يستطيع المتعلم أن يضبط بها أواخر الكلم في التراكيب المختلفة ، إذا ما وضحت في ذهنه العوامل اللفظية والمعنوية التي تؤثر في الأسماء والأفعال ، فتجلب لها حركات الإعراب المختلفة .

ولم يكتفِ النحاة باستقراء وظيفة الأسماء والأفعال في الكلام ، بل استقروا أيضاً الحروف ، فقاموا باحصائها ، ومعرفة معانيها ، ومواضع ورودها في الكلام ، وربما أفردوا لها كتباً خاصة ، ان فعل الرُّمّاني المتوفّى سنة (٣٨٤ هـ) في كتابه الحروف ، والهروي المتوفّى سنة (٤١٥ هـ) في كتابه (الأزهية) ، والمرادي المتوفّى سنة (٧٤٩ هـ) في كتابه (الجنَى الداني) .

ولا يخلو كتاب من كتب النحو من التعرض لهذه الحروف ، فقد تناولوها في أبواب شتى ، مثل باب العطف ، والاستفهام ، والجر ، وإعراب الفعل المضارع والنواسخ ، والنداء ، والعرض والتحضيض ، ونصوصهم في هذا الباب كثيرة ، فمثلاً لما عرضوا لحروف النفي وجدوا أن قسماً منها يدخل على الجمل الاسمية ، مثل : لات ، ولا النافية للجنس ، ولا المشبهة بليس ، وقسماً آخر يدخل على الجمل الفعلية فقط ، مثل : لم ، ولمّا ، ولن ، وأن قسماً ثالثاً يدخل على الجمل الاسمية والفعلية مثل : ما ، وإنْ ، ووجدوا

---

(١٢٧) الخصائص ١/١٠٩ — ١١٠ ، ومفتاح العلوم ٢٠٥ .

(١٢٨) انظر مقدمة ابن خلدون ٥٤٦ .

عن طريق الاستقراء أن حروف النفي التي تدخل على الأفعال لها ارتباط بالآلة الزمنية للفعل ، ولعل سيبويه هو أول من أشار الى ذلك حيث قال : « لن أضربْ نفي لقوله : سأضرب ، كما أن : لا تضربْ ، نفي لقوله : اضربْ ، ولم أضرب نفي : لضربت » (١٢٩) . وقال في موضع آخر : « هذا باب الفعل ، اذا قال : فعل ، فأن نفيه لم يفعل ، واذ قال : قد فعل ، فان نفيه ، لمّا يفعلْ ، واذا قال : لقد فعل ، فأن نفيه : ما فعل ، لأنه كأنه قال : والله لقد فعل ، فقال : والله ما فعل ، واذا قال : هو يفعل ، أيْ : هو في حال فعل ، فإنّ نفيه : ما يفعل ، واذا قال : هو يفعل ، ولم يكن الفعل واقعاً ، فنفيه : لا يفعل ، واذا قال : ليفعلنّ ، فنفيه : لا يفعل ، كأنه قال : والله ليفعلَنّ ، فقلت : والله لا يفعلُ ، واذا قال : سوف يفعل ، فان نفيه لن يفعل » (١٣٠) .

وقد أحصى النحاة الحروف التي تنفي الفعل ، فوجدوا أنها ستة أحرف ، هي : لم ، ولمّا ، وما ، وإن ، ولا ، ولن ؛ وتبيّن لهم أن هذه تنقسم ثلاثة أقسام ، أحدها : ينفي الماضي ، والثاني : ينفي الحال ، والثالث : ينفي الاستقبال ، قال السيوطي المتوفى سنة (٩١١ هـ) : « حروف النفي ستة ، إثنان لنفي الماضي ، وهما : لم ، ولمّا ، وإثنانِ لنفي الحال ، وهما : إنْ وما ، وإثنان لنفي المستقبل ، وهما : لا ، ولن » (١٣١) .

وفي كتاب سيبويه وحدَهُ نصوص كثيرة تتصل بالحروف والادوات التي تقوم مقامها ، أضع بين يدي البحث نصين منها : أحدهما يتصل بقسم من الحروف المختصة بالأفعال ، ويتصل الآخر بالفرق بين (إنْ) و (إذا)

---

(١٢٩) الكتاب ١/٦٨ .

(١٣٠) الكتاب ١/٤٦٠ .

(١٣١) الاشباه والنظائر في النحو ٢/١١٥ ، وقد نقل السيوطي هذا النص عن الاندلسي (المتوفى سنة ٦٦١هـ) صاحب شرح المفصل انظر ترجمته في بغية الوعاة ٢/٢٥٠ .

الشرطيتين ، قال في الأول : « هذا باب الحروف التي لا يليها إلاّ الفعل ... فمن تلك الحروف (قد) ، لا يفصل بينها وبين الفعل بغيره ، وهو جواب لقوله : (أفَعَلَ ؟) كما كانت (ما فعل) ، جواباً لِـ (هل فعل) ؟ ، إذا أخبرت أنه لم يقع ، ولمّا يفعل ، وقد فعل إنما هما لقوم ينتظرون شيئاً ، فمن ثَمَّ أشبهت (قد) (لمّا) ، في أنها لا يُفصل بينها وبين الفعل . ومن تلك الحروف أيضاً سوف يفعل ، لأنها بمنزلة السين ، التي في قولك : سيفعل ، وإنما تدخل هذه السين على الأفعال ، وإنما هي إثبات لقوله : لن يفعل ،... ومن تلك الحروف رُبّما ، ... جعلوا (رُبَّ) مع (ما) بمنزلة كلمة واحدة هيّؤوها ليذكر بعدها الفعل ، لأنه لم يكن لهم سبيل الى : ربّ يقول ... فألحقوها ما ، ... ومثل ذلك : هلاّ ، ولا ، وألاّ ، ألزموهن (لا) وجعلوا كل واحدة مع (لا) بمنزلة حرف واحد ، وأخلصوهن للفعل حيث دخل فيهن معنى التحضيض » (١٣٢) .

وقال في النص الثاني : « (إذا) تجيء وقتاً معلوماً ، ألا ترى أنك لو قلت : آتيك إذا احمرّ البُسْرُ ، كان حسناً ، ولو قلت : آتيك إنْ احمرّ البُسْرُ ، كان قبيحاً . فإنْ أبداً مبهمةٌ » (١٣٣) وعلى هدى من نصّ سيبويه هذا قرر النحاة أنّ (إذا) تأتي للأمر المقطوع به ، وأنّ (إنْ) تأتي للأمر المظنون والمتوقع (١٣٤) .

وهناك أمر يتصل بالحروف شغل النحاة أنفسهم به كثيراً ، وهو معرفة الأثر الاعرابي لهذه الحروف ، فيما بعدها من أسماء وأفعال . فقد تتبعوا ذلك وجاؤوا بأحكام نحوية سديدة قائمة على الاستقراء ، فتبين لهم مثلاً أن الحروف

---

(١٣٢) الكتاب ١/٤٥٨ – ٤٥٩ .

(١٣٣) الكتاب ١/٤٣٣ .

(١٣٤) المقتضب ٢/٥٦ ، والفوائد الضيائية ٢/٢٥٦ .

تقسم قسمين ، حروف عاملة ، وحروف غير عاملة (١٣٥) ، ووجدوا بالتتبع والاستقراء أنّ الحروف غير العاملة لا تختص بأحد القبيلين ، الأسماء والأفعال ، بل تكون مشتركة ، فتدخل على كل منهما ، فمثلاً حرف الاستفهام (هل يدخل على الأفعال ، نحو : هل أتى زيد ؟ ، ويدخل على الأسماء ، نحو : هل أخوك منطلق ؟ ولكنه لا يؤثر في أيّ منهما (١٣٧) .

ووجدوا بالاستقراء أن الحروف العاملة تكون مختصة بأحد النوعين : الأسماء والافعال ، وأن الحروف التي تعمل في الأسماء لا تعمل في الأفعال ، وأن الحروف التي تعمل في الأفعال لا تعمل في الأسماء ، فمثلاً حروف الجر عملها خاص بالاسماء ، وهي لا تعمل في الأفعال شيئاً ، وحروف الجزم ينحصر عملها في الأفعال وهي لا تعمل في الأسماء شيئاً ، قال سيبويه : « واعلم أن حروف الجزم لا تجزم إلا الأفعال ، ولا يكون الجزم إلاّ في هذه الأفعال المضارعة للأسماء ، كما أن الجر لا يكون إلاّ في الأسماء ، والجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء ، فليس للاسم في الجزم نصيب ، وليس للفعل في الجر نصيب » (١٣٨) .

واذا كان النحاة قد قرروا أنه لا يعمل من الحروف إلاّ الحروف المختصة فانهم لم يقصدوا أن كل حرف مختص يجب أن يكون عاملاً بالضرورة ، لأنهم تنبهوا الى أنّ هناك حروفاً مختصة ولكنها لا تكون عاملة ، فمثلاً أداة التعريف (أل) حرف مختص بالأسماء ، ولكنه غير عامل فيها شيئاً (١٣٩) ، وأداة التحضيض (هلّا) حرف مختص بالأفعال ، ولكنه غير عامل فيها شيئاً (١٤٠) .

---

(١٣٥) المرتجل في شرح الجمل ٢٤ .

(١٣٦) كتاب الأصول في النحو ١/٥٩ .

(١٣٧) سر صناعة الاعراب ١/١٤٥ ، والمرتجل ٢٤ .

(١٣٨) الكتاب ١/٤٠٩ .

(١٣٩) كتاب الأصول في النحو ١/٦٠ ، وسر صناعة الاعراب ١/١٤٥ .

(١٤٠) الكتاب ١/٤٥٩ .

وما استقراه النحاة مما يتصل بالحروف عمل واسع ومتشعب ، ولم يكن غرضي أن أعرض لذلك كلّه ، بل كان غرضي هو أن ألتقط منه نماذج أضعها بين يدي الباحثين المعاصرين لأبين لهم أن النحاة قد أفادوا من المنهج الاستقرائي الوصفيّ إيّما إفادة ، وأنهم أسدوا للعربية في ذلك فضلاً كبيراً ، إذْ قدموا لنا دراسة قيمة ، ستبقى منار الكل من يريد أن يفهم قوانين العربية وأحكامها .

* * *

واذا كان النحاة قد شغلوا أنفسهم باستقراء أحوال الكلم في التراكيب وما يطرأ على المفردات من إعراب وبناء حتى سموا النحو : « إعرابا » (١٤١) ، فان ذلك لم يَحُلْ دون تتبعهم المعاني المختلفة التي تنتظمها التراكيب ، ولم يحل كذلك دون استقرائهم أساليب الكلام ، فجاءت كتبهم حافلة في دراسة موضوعات تتصل بتلك المعاني والأساليب ، مثل : الأمر والنهي ، والاثبات والنفي ، والاستفهام ، والخبر ، والطلب ، والدعاء ، والنداء والاستثناء ، والحصر ، والتوكيد ، والقسم ، والتحضيض ، والعرض ، والاغراء ، والتحذير ، والاختصاص ، والمدح ، والذم ، والتعجب ، والشرط ، والجزاء ، والحذف ، والذكر ، والتقديم ، والتأخير ، والايجاز ، والاتساع .

وأعتقد أن النحويين كانوا أسبق من علماء البلاغة في استقراء تلك المعاني الأساليب ، بل هم الذين مهدوا لهم سبيل ذلك ، ولا أريد هنا أن أضع بين يدي البحث جميع ما قدمه النحاة في هذا الباب ، بل سأكتفي بعرض نماذج من ذلك ، أستقيها من كتاب سيبويه الذي يعد رائد هذا النوع من الدراسة .

فقد تحدث مثلاً عن التقديم والتأخير في باب الفاعل والمفعول به ، فذكر أن الأصل هو تقديم الفاعل ، نحو : قولك : ضرب عبدالله زيداً ، « وإن قدمت المفعول وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول ،

وذلك قولك : ضرب زيداً عبدُالله ، لأنك إنما أردت به مؤخراً ما أردت به مقدماً .. فمن ثمّ كان حد اللفظ فيه أن يكون الفاعل مقدماً ، وهو عربيّ جيد كثير ، كأنهم انما يقدمون الذي بيانه أعنى ، وإن كانا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم » (١٤٢) .

وفي باب الأمر والنهي ذكر أن هذين الأسلوبين إنما هما خاصان بالأفعال، وشبههما بالاستفهام ، إلا أن صلة الأمر والنهي بالفعل أقوى من صلة حروف الاستفهام به ، فقال : « ... الأمر والنهي إنما هما للفعل ، كما أن حروف الاستفهام بالفعل أولى ، وكان الأصل فيها أن يُبدأ بالفعل قبل الاسم ، فكذا الأمر والنهي ، لأنهما لا يقعان إلاّ بالفعل ، مظهراً أو مضمراً ، وهما أقوى في هذا من الاستفهام ، لأن حروف الاستفهام قد تستعمل وليس بعدها إلاّ الأسماء ، كقولك : أزيدٌ أخوك ، ومتى زيد منطلق ، وهل عمرو ظريف . والأمر والنهي لا يكونان إلاّ بفعل ، وذلك قولك : زيداً اضربه ، وعمراً أمرر به ، ... وقد يكون في الأمر والنهي أن يبنى الفعل على الاسم ، وذلك قولك : عبدُالله اضربْه ، ابتدأت عبدالله ، ورفعته بالابتداء ، ونبهت المخاطب له ليعرفه باسمه، ثم بنيت الفعل عليه، كما فعلت ذلك في الخبر »(١٤٣).

وتحدث سيبويه عن الدعاء فقال : « واعلم أن الدعاء بمنزلة الأمر والنهي ، وانما قيل دعاء ، لأنه استعظم أن يقال : أمر ونهي ، وذلك قولك : اللهم زيداً فاغفر ذنبه » (١٤٤) .

وتحدث عن الاتّساع والاختصار والايجاز في مواضع متفرقة من الكتاب ، منها قوله : « ومما جاء على اتّساع الكلام والاختصار قوله تعالى

---

(١٤١) الايضاح في علل النحو للزجاجي ٩١ .

(١٤٢) الكتاب ١/١٤ - ١٥ .

(١٤٣) الكتاب ١/٦٩ .

(١٤٤) الكتاب ١/٧١ .

(واسأل القرية التي كنا فيها ، والعيرَ التي أقبلنا فيها) (١٤٥) ، إنما يريد : أهل القرية ، فاختصر ... ومثله : (بل مكر الليل والنهار) (١٤٦) ، وإنما المعنى : بل مكركم في الليل والنهار ، وقال تعالى : (ولكنّ البِرَّ مَنْ آمَنَ بالله) (١٤٧) ، انما هو : ولكنّ البرَّ برُّ من آمن بالله ، ومثله في الاتساع قوله عزوجل : (ومثلُ الّذين كفروا كمَثَل الّذي يَنْعِقُ بما لا يسمع إلاّ دُعاءً ونِداءً) (١٤٨) ، فلم يشبهوا بما ينعق ، وانما شبهوا بالمنعوق به ، وإنما المعنى : مثلكم ومثل الذين كفروا كمثل الناعق والمنعوق به الذي لا يسمع ، ولكنه جاء على سعة الكلام والايجاز لعلم المخاطب بالمعنى ، ومثل ذلك من كلامهم : بنو فلان يطؤهم الطريق ، وإنما يطؤهم أهل الطريق» (١٤٩).

وأعتقد أن في هذه النصوص دليلاً كافياً على عظيم اهتمام النحاة باستقراء معاني الكلام واساليبه وأنهم لم يشغلوا أنفسهم بالشكل بل اهتموا به كما اهتموا بالمضمون والمعنى .

ولم يكتف النحاة باستقراء اوضاع المفردات العربية في التراكيب ، وما يطرأ عليها من تغيير يتصل بإعرابها أو بنائها ، بل قاموا ايضاً باستقراء الجملة في العربية ، وكيف يتألف الكلام ، وعلام يعتمد ؟ وماذا ينبغي أن يتوفر في التركيب ليكون كلاماً ؟ فدلّهم الاستقراء والتتبع الى ان الكلام هو التركيب الذي يحسن السكوت عليه (١٥٠) ، المشتمل على فائدة يقدمها المتكلم بين يدي المخاطب ، فليس كل تركيب يعد كلاماً ، فشرط الكلام أن تتوفر فيه الفائدة (١٥١) ، ويعد سيبويه أول من تنبه الى

---

(١٤٥) يوسف /٨٢ .
(١٤٦) سبأ /٣٣ .
(١٤٧) البقرة /١٧٧ .
(١٤٨) البقرة /١٧١ .
(١٤٩) الكتاب ١/ ١٠٨ - ١٠٩ .
(١٥٠) الفوائد الضيائية ١/١٧٥ والمرتجل في شرح الجمل ٣٤٠ .
(١٥١) المقتصد في شرح الايضاح ١/٩٣ ، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب ٢/٤٢ .

هذه المسألة ، حيث قال : « واذا قلت كان رجل ذاهباً ، فليس في هذا شيء تُعْلمُهُ كان جهله [يعني المخاطب] ، ولو قلت : كان رجل من آل فلان فارساً ، حَسُن لأنه قد يحتاج الى أن تعلمه أن ذاك في آل فلان ، وقد يجهله ، ولو قلت : كان رجل في قوم فارساً ، لم يحسُن ؛ لأنه لا يستنكر أن يكون في الدنيا فارس ، وأن يكون من قوم » (١٥٢) .

وتوصل النحاة عن طريق الاستقراء الى أن الكلام لابُدّ أن يبنى من من ركنين هما المسند والمسند اليه ، وأن المسند اليه لا يكون الا اسماً . أما المسند، فقد يكون اسماً ، وقد يكون غير اسم . قال سيبويه : « هذا باب المسند والمسند اليه ، وهما ما لا يستغني واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بُدّاً ، فمن ذلك : الاسم المبتدأ والمبني عليه ، وهو قولك : عبدالله أخوك ، وهذا أخوك ، ومثل ذلك قولك : يذهب زيد ، فلابد للفعل من الاسم ، كما لم يكن للاسم الأول بُدٌ من الآخر في الابتداء » (١٥٣) .

وثبت عند النحاة بالاستقراء أنّ الاسم لا يمكن أن تخلو منه الجملة ، أما الفعل فقد يُستغنى عنه في الكلام (١٥٤) . وذلك أن الاسم قد يبنى منه ومن اسم آخر تركيب يؤلف كلاماً ، ولا يشترط في هذا التركيب أن يضم فعلاً ، نحو : « هذا أخوك » ، أمّا الفعل فلا يؤلف منه كلام إلاّ إذا أسند إلى اسم ، إذ لا يمكن أن يسند الفعل إلى فعل آخر (١٥٥) ، ومن هنا قرر النحاة أنّ الفعل لا يخلو من اسم مرفوع مسند إليه . قال سيبويه : « الفعل لابُدّ له من فاعل » (١٥٦) ، وقال في موضع أخر : « لا يخلو الفعل من مضمرٍ أو مظهر مرفوع من الأسماء » (١٥٧) .

---

(١٥٢) الكتاب ١/٢٦ – ٢٧ . (١٥٣) الكتاب ١/٧ .

(١٥٤) الكتاب ١/٦ .

(١٥٥) كتاب المقتصد في شرح الايضاح ١/٩٥ ، والمرتجل ٢١ والفوائد الضيائية ١/١٨٨ .

(١٥٦) الكتاب ١/٤٠ . (١٥٧) الكتاب ١/٤١ .

واستقرى النحاة بعد سيبويه أنماط التراكيب التي تأتلف فتكون كلاماً تاماً ، وكان ابو علي الفارسي المتوفى سنة (٣٧٧ هـ) من أقدم الذين تعرضوا لذلك ، فقد قال في الإيضاح : « فالاسم يأتلف مع الاسم ، فيكون كلاماً مفيداً كقولنا : عمرو أخوك ، وبشر صاحبك ، ويأتلف الفعل مع الاسم فيكون كذلك ، كقولنا : كتب عبدالله ، وسُرَّ بكرٌ ، ومن ذلك : زيد في الدار ، ويدخل الحرف على كل واحد من الجملتين فيكون كلاماً كقولنا : إنّ عمراً أخوك ، وما بشر صاحبك وهل كتب عبدالله ، وما سُرَّ بكر ، ولعل زيداً في الدار ، وما عدا ما ذكر مما يمكن ايتلافه من هذه الكلم فمطّرحٌ الا الحرف مع الاسم في النداء (١٥٨) ، نحو : يا زيد ، ويا عبدالله ، فان الحرف والاسم قد ايتلف منهما كلام مفيد في النداء » (١٥٩) .

ويعني أبو علي بالتراكيب المطّرحة هذه التراكيب الثلاثة : « الفعل مع الفعل ، والفعل مع الحرف ، والحرف مع الحرف » (١٦٠) ، فهذه الأنماط من التراكيب لم يأت منها شيء في العربية ، وذلك ثابت بالاستقراء .

وهذا الذي ذكره أبو عليّ الفارسيّ يمثل أقلّ ما يمكن أن يأتلف منه الكلام ، وهو استقراء سديد وصادق (١٦١) .

وقد توسع النحاة المتأخرون في تتبعهم أنماط التراكيب التي يأتلف منها الكلام ، ويأتي ابن هشام المتوفّى سنة (٧٦١ هـ) في مقدمة هؤلاء النحاة ، فقد ذكر أن صور تأليف الكلام ست : « وذلك لأنه يتألف من اسمين ، نحو :

---

(١٥٨) جمهور النحاة ومنهم أبو علي يذهبون الى أن النداء جملة فعلية اضمر فعلها انظر الكتاب ١٤٧/١ ، والمسائل العسكريات لأبي علي ٨٧ ، وهمع الهوامع ١٧١/١ .

(١٥٩) الايضاح العضدي ٩ وانظر المقتصد في شرح الايضاح ٩٤/١ .

(١٦٠) المرتجل في شرح الجمل ٥٧ والمقتصد في شرح الايضاح ٩٤/١ ، والفوائد الضيائية ١٧٧/١ .

(١٦١) شرح قطر الندى وبل الصدى ٤٥ .

زيد قائم ، أو من فعل واسم ، نحو : قام زيد ، وضُرِبَ زيدٌ ، أو من جملتين ، وذلك في باب الشرط والجزاء ، نحو : إن قام زيد قمت ، وباب القسم وجوابه ، نحو : أحلف بالله لزيد قائم . أو من فعل واسمين ، نحو : كان زيد قائماً ، أو من فعل وثلاثة أسماء ، نحو : علمت زيداً فاضلاً ، أو من فعل وأربعة أسماء ، نحو : أعلمت زيداً عمراً فاضلاً » (١٦٢) .

وهذا الذي ذكره ابن هشام إنما يخص الجمل الصغيرة التي يكون فيها المسند مفرداً ، اسماً أو فعلاً ، ولا يشمل الجمل التي يكون فيها المسند جملة ، وهي التراكيب التي يبنى فيها الكلام على اسم مبتدأ ، ثم يؤتى بخبره جملة اسمية ، نحو : « زيد أبوه قائم » ، أو جملة فعلية ، نحو : « زيد يقوم » أو « زيد يقوم أبوه » ، وسمّى ابن هشام هذا النوع من التراكيب « الجمل الكبرى » (١٦٣) ، لأنها تحتوي على إسنادين .

وللنحاة مباحث كثيرة تتصل بالجملة قائمة على الاستقراء ، فقد قسموا الجمل الى جمل اسمية وجمل فعلية ، وتتبعوا نواسخ الجمل الاسمية ، وتحدثوا عن الجمل التي لها محل من الإعراب والجمل التي لا محل لها من الاعراب ، وثبت عندهم بالاستقراء أن الجمل التي لها محل من الاعراب لابد أن يكون فيها رابط يربطها بما قبلها ، فتتبعوا رابط جملة الخبر بالمبتدأ ، ورابط جملة النعت بالمنعوت ، ورابط جملة الحال بصاحبه ، قال ابن الخشاب (المتوفى سنة ٥٦٧ هـ) : « واعلم أن هذه الجمل التي وقعت موقع المفردات ، فحكم لها بإعرابها في الموضع ، لا تعرى من ذكر يرجع الى المذكور الذي كان ذلك المفرد الذي نابت هذه الجملة منابه تابعاً له ، وثانياً ، كخبر المبتدأ ، فمثلاً في قولك : زيد أبوه خارج ، فالهاء في قولك (أبوه) هي

---

(١٦٢) شرح قطر الندى وبل الصدى ٤٤ .

(١٦٣) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ٢/٤٥ .

الذكر العائد . ولو قلت : زيد عمرو منطلق ، لم يجز ، لتعري الجملة من الذكر » (١٦٤) .

وثبت عندهم بالاستقراء أن جملة الخبر قد تكون نفس المبتدأ في المعنى وعندئذ لا تحتاج الى رابط يربطها بالمبتدأ (١٦٥) ، نحو قولنا : «نطقي الله حسبي » ، لأن المراد بالنطق المنطوق به (١٦٦) ، وهو الخبر (الله حسبي) .

وتبين لهم بالاستقراء أيضاً أن رابط الجملة الحالية إما أن يكون ضميراً عائداً على صاحب الحال . وإما أن يكون واواً سمّوها (واو الحال) ، وقد يجمع بين الواو والضمير في جملة الحال (١٦٧) ، نحو : خرج زيد وتحته فرس جواد ، والواو هنا ليست لازمة ، إذ تستطيع أن تقول : خرج زيد تحته فرس جواد ، فيكون الذكر العائد على صاحب الحال هو الضمير الهاء في جملة الحال « تحته فرس جواد » . ولكن إذا خلت جملة الحال من ذكر يرجع الى صاحب الحال عندئذ تكون الواو لازمة لربط جملة الحال بجملة صاحب الحال ، نحو : « خرج زيد وعمرو قائم » . ولا يصح أن تسقط الواو من مثل هذا الكلام لخلو الجملة الثانية « عمرٌو قائم » من أيّ رابط يربطها بالجملة السابقة (١٦٨) ، والأصل في الكلام أن يكون آخره مرتبطاً بأوله .

والرابط لا يختص بالجمل التي لها محل من الإعراب ، بل قد يشترط وجوده في بعض الجمل التي لا محل لها من الاعراب ، مثل جملة الصلة ، اذ لابُدّ لها من أن تحتوي على ضمير يعود على الاسم الموصول ، وهذا الضمير

---

(١٦٤) المرتجل في شرح الجمل ٣٤٣ .

(١٦٥) المقتضب ١٢٨/٤ ، والمقرب لابن عصفور ٨٣/١ .

(١٦٦) أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك ١٣٩/١ .

(١٦٧) المرتجل في شرح الجمل ٣٤٣ .

(١٦٨) المرتجل في شرح الجمل ٣٤٣ .

هو الرابط الذي يربط جملة الصلة بالاسم الموصول ، والأصل في هذا الضمير أن يكون مذكوراً ، ولكن قد يحذف (١٦٩) ، وعلى هذا جاء قوله تعالى : (فَاقْضِ ما أنتَ قاضٍ) (١٧٠) ، أيْ : فاقْضِ ما أنت قاضٍ به .

وحذف الرابط ليس منحصراً في جملة الصلة ، فقد يقع في جملة الصفة ، وعلى هذا فسر قوله تعالى : (واتَّقُوا يوماً لا تَجْزِي نَفْسٌ عن نَفْسٍ شيئاً) (١٧١) ، ومعناها : لا تجزي نفس فيه عن نفس شيئاً . وقد يقع حذف الضمير الرابط في جملة الخبر أيضاً ، نحو قولهم : « السَّمنُ مَنَوان بدرهم » ، أي « مَنَوان منه بدرهم » (١٧٢) .

إن هذه المباحث المتصلة بالجملة وما يتعلق بها كلها قائمة على الاستقراء وحده ، وليس للعلوم الكلامية أيُّ أثر فيها ، والأحكام التي أوردها النحاة في هذا الباب كلها أحكام صادقة وسديدة وشاملة ، ولا أظن أنّ هناك من الباحثين المعاصرين من يستطيع أن يستدرك عليهم فيها شيئاً .

لقد كان استقراء كلام العرب هَمَّ النحاة ، واستطاعوا عن ذلك الطريق أن يثروا المكتبة العربية بذلك التراث الضخم من المؤلفات التي سطروا فيها قواعد العربية وأحكامها ، وكانت كل طبقة منهم تكمل عمل الطبقة السابقة لها ، فجاء استقراؤهم كلام العرب مكملاً بعضه بعضاً . فاذا فات أحد النحاة شيء ما ، نرى نحوياً آخر أو أكثر من نحويّ يستدركون عليه ما فاته ، والناظر في كتب النحو كثيراً ما يرى أنّ بعض النحاة يستدرك على بعض آخر ، إذْ من المتعذر على أيّ عالم أنّ يستوعب اللغة كلّها ، ولهذا لم يسلم نحويّ من

---

(١٦٩) الكتاب ١/٤٤ — ٤٥ .

(١٧٠) طه /٧٢ وانظر اوضح المسالك الى ألفية ابن مالك ١/١٢٣ .

(١٧١) البقرة /٤٨ وانظر الكتاب ١/١٩٣ والبيان في غريب اعراب القرآن ١/٨٠ .

(١٧٢) الفوائد الضيائية ١/٢٨٣ وهمع الهوامع ١/٩٦ — ٩٧ .

الاستدراك عليه وخاصة النحاة المتقدمين ، أمثال : سيبويه ، والفرّاء ، والمبرّد .

ولعل أول استقراء ناقص وردت الإشارة اليه ، هو ذلك الاستقراء الذي أجراه أبو الأسود الدؤلي والمتعلق بالأحرف المشبهة بالفعل ، فقد ذكرت الأخبار أنه لما أراد أن يضع صحيفة في النحو تتبع هذه الأحرف فيما تتبع من مبادىء النحو الأولية ، ثم عرضها على الإمام علي ، رضي الله عنه ، فوجد أنه ذكر خمسة من هذه الأحرف ، وهي : إنّ ، وأنّ ، وكأنّ ، وليت ، ولعلّ ، وأغفل ذكر (لكنّ) ، فقال له الإمام عليّ : لِم تركتها ؟ فقال له أبو الأسود الدؤلي : لم أحسبها منها . فقال له : إنها منها ، فزدها فيها (١٧٣) .

ومن النحاة الذين استدُرِكَ عليهم سيبويه ، فقد فاته مثلاً أن يذكر (أيّان) في أدوات الشرط ، واقتصر في ايرادها ضمن أدوات الاستفهام(١٧٤) فجاء النحاة من بعده فاستدركوها عليه ، فذكروها في باب الشرط ، قال السيوطي : « وممن لم يحفظ الجزم بها سيبويه ، لكن حفظه أصحابه » (١٧٥) .

ولما عرض سيبويه لحرف الجر (من) ذكر أنهـا تدخل على المـكان ، ولم يذكر أنها تدخل على الزمان (١٧٦) ، وهذا غريب منه ، فقد جاءت في القرآن الكريم والشعر داخلة عليه ، قال تعالى : (لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ على التَّقْوَى من أوّلِ يومٍ أحَقُّ أَنْ تَقُومَ فيه) (١٧٧) ، وقال النابغة :

تُخُيِّرْنَ مَنْ أزمانِ يومِ حَلِيمةٍ   إلى اليوم قد جُرِّبْنَ كُلَّ التجارِبِ(١٧٨)

---

(١٧٣) الأشباه والنظائر في النحو ١/٧ .

(١٧٤) الكتاب ٢/٣١٢ .

(١٧٥) همع الهوامع ٢/٥٧ .

(١٧٦) الكتاب ٢/٣٠٨ .

(١٧٧) التوبة / ١٠٨ .

(١٧٨) مغني اللبيب عن كتب الاعاريب ٢/١٤ .

وقد نص كثير من النحاة غير سيبويه على أنها لا تختص بالمكان فقط ، بل تدخل عليه وعلى الزمان (١٧٩) . وهو الصحيح اورودها كثيراً في كلام العرب داخلة على الزمان ، ومن حفِظ حجةٌ على من لم يحفَظْ .

وفات سيبويه أن يذكر النصب بـ (حاشا) على الاستثناء ، فلم يشر إلاّ الى الجر بها ، وجاء النحاة من بعده ، فذكروا أنها تجر الاسم بعدها كثيراً ، وتنصبه قليلاً ، وهي في كلا الحالين تفيد الاستثناء . وهي حرف جر اذا جُرّ الاسم بعدها ، وفعل جامد اذا نصب الاسم بعدها (١٨١) .

وفات الفراء المتوفىَّ سنة (٢٠٧ هـ) أن يذكر لفظة (هن) ضِمن الأسماء التي تعرب بالواو رفعاً ، وبالألف نصباً ، وبالياء جراً (١٨٢) ، فاقتصر على ذكر هذه الأسماء : « أبوك ، وأخوك وحموك ، وفوك » ، فهي عنده خمسة أسماء ، ولم يحفظ في لفظة (هن) إلاّ الإعراب بالحركات ، فجاء النحاة من بعده ، فذكروا أنّ هذه الأسماء ستة (١٨٣) ، وجعلوا لفظة (هن) منها ، ومن هنا شاع في كتب المتأخرين مصطلح الأسماء الستة (١٨٤) .

وزعم المبرد المتوفىَّ (٢٨٥ هـ) أنه لم يرد في كلام العرب مثل «لولاي ، ولولاك ، ولولاه » ، وقرّر أنه لا يأتي من الأسماء بعد (لولا) الا ضمير الرفع المنفصل . مثل « لولا أنتم ، ولولا أنا ، ولولا هو » ، أو اسم ظاهر مرفوع ، مثل : « لولا زيد » (١٨٥) ، واعتمد المبرد في ذلك على ما استقراه

---

(١٧٩) الفوائد الضيائية ٣٢٠/٢ ، والتسهيل ١٤٤ ، وهمع الهوامع ٣٤/٢ .

(١٨٠) الكتاب ٣٥٩/١ .

(١٨١) مغني اللبيب عن كتب الاعاريب ١١٠/١ والتسهيل ١٠٥ .

(١٨٢) شرح الأشموني ٦٩/١ .

(١٨٣) اللمع في العربية ٦٧ .

(١٨٤) أوضح المسالك ٢٨/١ ، وشرح الأشموني ٦٨/١ ، وهمع الهوامع ٣٨/١ .

(١٨٥) الكامل ٣٤٥/٣ – ٣٤٦ ، وانظر المقتضب ٧٣/٢ ، و٧٧ .

في القرآن الكريم من استعمال (لولا) . اذْ لم يرد فيه مجيء ضمير الجر بعد (لولا) . وما استقراه المبرد في القرآن صحيحٌ ، إذ لم يرد فيه بعد (لولا) ضمير سوى ضمير الرفع المنفصل ، ومنه قوله تعالى : (لَوْلا أنتم لَكُنّا مؤمِنين) (١٨٦) ، ولكن عدم ورود شيء من العربية في القرآن الكريم ، لا يعني أبداً أنه غير وارد في غيره من كلام العرب ، فمثلاً لم يرد في القرآن الكريم استعمال (أيّان) أداة شرط ، إذ اقتصر استعمالها فيه على الاستفهام، ومنهقوله تعالى: (يَسْأَلُونَكَ عن السّاعَةِ أَيّانَ مُرْساها)(١٨٧)، فهل يعني هذا أنها لم تستعمل أداة شرط في العربية ؟ والصحيح أنها استعملت (١٨٨) ، ومنه قول الشاعر :

اذا النعجة العيناء كانت بقفرة
فأيّان ما تَعْدِلْ بها الرّيحُ تنزلِ (١٨٩)

ولم يرد في القرآن الكريم استعمال (لَدُنْ) إلاّ مسبوقة بحرف الجر (من) ، ومنه قوله تعالى : (وعَلّمْناهُ من لَدُنّا عِلْماً) ، ولكن هذا لا يمنع استعمالها مجردة من حرف الجر (من) ، فقد جاءت على هذا النمط من الاستعمال في قول القطامي :

صريعُ غوانٍ راقَهنّ ورُقنه
لَدُنْ شَبَّ حتّى شابَ سودُ الذّوائبِ(١٩١)

فاحتجاج المبرد إذن قائم على استقراء ناقص ، لم يشمل أنماط كلام

---

(١٨٦) سبأ /٣١ .

(١٨٧) الأعراف /١٨٧ .

(١٨٨) أوضح المسالك ١٨٩/٣ .

(١٨٩) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ٣٦٣ والبيت في ديوان الهذليين برواية مقاربة ١٩٤/٢ .

(١٩٠) الكهف /٦٥ .

(١٩١) شرح الأشموني ٢٦٣/٢ .

العرب كلها ، بل اقتصر على نمط واحد وهو ما ورد في التنزيل ، وما ورد فيه لا يسع استعمال جميع المفردات العربية ، ولا صيغها المختلفة مع أنه بلا ريب ، يعد نموذجاً فريداً لأساليب العربية وصيغها وتراكيبها ، فضلاً عن أنه أوثق نص صيغت ألفاظه بلغة العرب الخالدة . ومن هنا أثبت غير المبرد من النحـــاة صحة استعمال مثل (لولاك ، ولولاي ، ولولاه) ، فجاؤوا بشواهد من كلام العرب تصحح مذهبهم ، ومنها قول يزيد بن أم الحكم :

وكم موطنٍ لولاي طحت كما هوى
بأجرامه من قُلّةِ النّيقِ مُنْهَوي (١٩٢)

فاذا كان سيبويه والفراء والمبرد وغيرهم من النحاة قد فاتهم شيء من كلام العرب ، فأصدروا أحكاماً ناقصة أو غير سديدة ، فان الله تعالى قد قيّضَ للعربية من استطاع أن يكمل ما فات أولئك الأعلام على سَعَة حفظهم وكثرة تتبعهم ، فجاءت أحكام العربية في غاية السّداد والكمال والشمول .

* * *

ويتضح مما أوردته في ثنايا هذا البحث أنّ النحاة قد اعتمدوا المنهج الوصفي القائم على الاستقراء ، فبنوا أحكامهم النحوية على ما استخلصوه من ذلك الاستقراء الواسع لمختلف أنماط الكلام العربي ، واستطاعوا أن يضبطوا قوانين النحو العربي وقواعده الكلية والجزئية ، سواء أكان ذلك متعلقاً بمفرداتها أم كان متعلقاً بتراكيبها ، وأنهم استوعبوا نظم العربية ولم يفتهم من أحكامها شيء ذو بال . ولم يكن للعلوم الكلامية أيّ أثر في وضعهم تلكم الأحكام والضوابط والقواعد التي بنوا عليها صرح النحو العربيّ ، وسيبقى عملهم هذا من الأعمال العظيمة التي تعتزّ بها الأمة طبقة بعد طبقة . فجزاهم الله عنا وعن العربية خير الجزاء .

---

(١٩٢) الكتاب ٣٨٨/١ ، وانظر كتاب الأزهية ١٨٠ ، ومغني اللبيب ٢١٦/١ وشرح الأشموني ٢٠٦/٢ .